

EXEMPLAIRES D'ARCHIVES

FILE COPY

A retourner / Return to Distribution C. 111

تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والأربعون

الملحق رقم ٢٢ (A/41/22)

EXEMPLAIRES D'ARCHIVES

FILE COPY

A retourner / Return to Distribution C. 111



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والأربعون
الملحق رقم ٢٢ (A/41/22)



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٦

ملاحظة

تتألف رموز وشائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وشائق الأمم
المتحدة .

وقد قُدم هذا التقرير أيضا إلى مجلس الأمن تحت
الرمز S/18360 .

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٩		كتاب الاحالة
١	٦-١	أولا - مقدمة
٢	٧٧-٧	ثانيا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة
		ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها
		الاربعين بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري
٢	٧	التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"
		باء - الاجراءات المناهضة لعدوان جنوب افريقيا على
٣	٩-٨	الدول الافريقية المستقلة
		جيم - الحملة الموجهة ضد القمع وللأفراج عن جميع السجناء
٣	٢٢-١٠	السياسيين في جنوب افريقيا
٦	٢١-٢٣	دال - العمل الدولي المتضافر للقضاء على الفصل العنصري
		١ - الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالخطر الذي
		فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة الى
٦	٢٤	جنوب افريقيا
		٢ - حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بخطر
٧	٢٥	توريد النفط الى جنوب افريقيا
		٣ - المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على
٧	٢٠-٢٦	جنوب افريقيا العنصرية
		٤ - اجتماعات القمة لبلدان عدم الانحياز ومنظمة
٩	٢١	الوحدة الافريقية
		هاء - التشجيع على اتخاذ تدابير عالمية لمناهضة الفصل
٩	٥٩-٢٢	العنصري
		١ - مشاورات مع رؤساء الوزراء وأشخاص بارزين
٩	٢٥-٢٢	آخرين
		٢ - مشاورات مع منظمات غير حكومية ومنظمات مناهضة
١٠	٢٧-٢٦	للفصل العنصري (دورة خاصة بالاستراتيجية)
		٣ - مشاورات مع لجنة الكمنولث المعنية بالجنوب
١٠	٢٨	افريقي
		٤ - جلسات استماع بشأن الحالة في جنوب افريقيا
		والانشطة المضطلع بها في الولايات المتحدة
١١	٢٩	لمناهضة الفصل العنصري

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
١١	٥٠-٤٠	٥ - بعثات رئيس اللجنة الخاصة
١٤	٥٩-٥١	٦ - تدابير أخرى
١٦	٦٣-٦٠	واو - تدابير مناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية
		١ - عقد جلسة خاصة بمناسبة فتح باب التوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
١٦	٦٠	٢ - مجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، (١ تموز/يوليه - ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥)
١٦	٦١	٣ - تدابير أخرى
١٧	٦٣-٦٢	زاي - تدابير مناهضة الفصل العنصري في الميدان الثقافي
١٧	٦٩-٦٤	١ - مجل أسماء فناني الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضاً في جنوب افريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصري
١٧	٦٥-٦٤	٢ - تدابير أخرى
١٨	٦٩-٦٦	حاء - التدابير المتعلقة بتقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركات تحريره الوطني
١٩	٧١-٧٠	طاء - الاحتفال بالايام الدولية
١٩	٧٢	يباء - جلسة خاصة لتأبين السيد أولوف بالم رئيس وزراء السويد الراحل
٢٠	٧٣	كاف - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الأخرى
٢٠	٧٧-٧٤	شالشا - استعراض التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا
٢١	١٧٨-٧٨	الف - قمع المعارضين للفصل العنصري
٢١	١٠٠-٨٠	١ - حالات الطوارئ
٢١	٨٣-٨٠	٢ - الاعتقالات وعمليات الإحتجاز والتعذيب والحظر وحالات الوفاة أثناء الإحتجاز
٢٣	٨٨-٨٤	٣ - أعمال القتل والعنف التي تقوم بها قوات الأمن
٢٤	٩٣-٨٩	٤ - المحاكمات السياسية
٢٥	٩٧-٩٤	٥ - "الأوطان" وعمليات ترحيل السكان بالاكراه
٢٦	١٠٠-٩٨	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٧	١٠٩-١٠١	باء - مقاومة الغمل العنصري
٢٧	١٠٣-١٠١	١ - الكفاح المسلح والكفاح السري
		٢ - الأعمال الجماهيرية الموحدة التي قام بها
٢٨	١٠٦-١٠٤	العمال
		٣ - الأعمال الجماهيرية الموحدة التي قام بها
٢٩	١٠٩-١٠٧	الطلاب والكنائس والمنظمات المجتمعية وغيرها
٣٠	١١٤-١١٠	جيم - ما تسمى بـ "الإصلاحات"
٣١	١٢١-١١٥	دال - أعمال العدوان والتخريب والزعة
٣٢	١٢٠-١٢٢	هاء - تعزيز القوة العسكرية والتعاون العسكري
٣٦	١٧٣-١٣١	واو - التعاون الاقتصادي
٣٦	١٣٨-١٣١	١ - لمحة عامة
٣٧	١٤١-١٣٩	٢ - التجارة
٣٨	١٤٤-١٤٣	٣ - المعادن والفلزات
٣٩	١٥١-١٤٥	٤ - الاستثمارات والقروض الأجنبية
		٥ - التدابير الدولية لمناهضة التعاون الاقتصادي
٤٠	١٧٣-١٥٣	مع جنوب افريقيا
٤٥	١٧٦-١٧٣	زاي - الاتصالات الرياضية
٤٦	١٧٨-١٧٧	حاء - التعاون الثقافي
٤٧	٢٢٦-١٧٩	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

٦٧		الاول - قائمة بالبيانات التي اصدرتها اللجنة الخاصة
٧٣		الثاني - قائمة بهوثائق اللجنة الخاصة
٧٤		الثالث - ميزانية جنوب افريقيا (١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٨٧/١٩٨٦)
٧٥		الرابع - شركاء جنوب افريقيا الرئيسيون في مجال التجارة ، (١٩٨٤ - ١٩٨٥)
٧٦		الخامس - ميزان مدفوعات جنوب افريقيا (١٩٨٥)

كتاب الاحالة

[١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

سيدي ،

يشرفني أن أرسل اليكم ، طيا ، التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي اعتمدته اللجنة الخاصة بالاجماع في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

ويقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ والقرارات ٦٤/٤٠ ألف إلى طاء المؤرخة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول أسمى آيات الاحترام .

(التوقيع) جوزيف ن . غاربا

رئيس اللجنة الخاصة

لمناهضة الفصل العنصري

سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

أولا - مقدمة

١ - تتألف حاليا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، من السدول الاعضاء الـ ١٨ التالية :

اندونيسيا	الجمهورية العربية السورية	نيبال
بيرو	السودان	نيجيريا
ترينيداد وتوباغو	الصومال	هايتي
الجزائر	غانا	الهند
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية	غينيا	هنگاريا
السوفييتية	الفلبين	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	ماليزيا	

٢ - وفي الجلسة ٥٨٥ ، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، أجمعت اللجنة الخاصة على اعادة انتخاب السيد جوزيف ن. غاربا (نيجيريا) رئيسا لها كما انتخبت السيد غوينادي أ. أودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفييتية) والسيد جاي براتاب رانا (نيبال) والسيد سيرجي ايلي تشارلز (هايتي) نوابا للرئيس والسيد باسكار كومار ميترا (الهند) مقررا .

٣ - وأعادت اللجنة الخاصة أيضا انتخاب السيد جيمز فيكتور غبيهو (غانا) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا، والسيد الحواس رياش (الجزائر) رئيسا للجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والسيد راؤول ريغيرا (بيرو) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالسجناء السياسيين ، والسيد عبد المحمود أ. محمد (السودان) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري ، والسيد شيدو أ. أوساكوي (نيجيريا) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للفصل العنصري .

٤ - أما تكوين اللجان الفرعية وفرق العمل التابعة للجنة الخاصة فهو على النحو التالي : تتألف اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا من بيرو والسودان وغانا (الرئيس) والهند وهنگاريا ، وتتألف اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات من ترينيداد وتوباغو والجزائر (الرئيس) والجمهورية

الديمقراطية الألمانية والصومال ونيبال ؛ وتتألف فرقة العمل المعنية بالسجناء السياسيين من بيرو (الرئيس) والجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية العربية السورية والصومال وغينيا وماليزيا والهند ؛ وتتألف فرقة العمل المعنية بالنساء والأطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري من ترينيداد وتوباغو والسودان (الرئيس) والغلبين والهند ؛ وتتألف فرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للفصل العنصري من بيرو والجمهورية العربية السورية ونيجييريا (الرئيس) وهنغاريا .

٥ - وعلا بقراري الجمعية العامة ٦٤/٤٠ ألف وهاء المؤرخين في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، قدمت اللجنة الخاصة في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ تقريراً خاصاً ، معداً للعرض على الجمعية العامة ومجلس الأمن ، عن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا (A/41/22/Add.1-S/18360/Add.1) . واتخذت اللجنة الخاصة اجراءات مباشرة لدعم تقارير الامين العام الى الجمعية العامة كما هو مطلوب في القرارات ٦٤/٤٠ ألف وجيم وطاء المؤرخة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

٦ - وفي الجلسة ٥٩٤ ، المعقودة في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ قررت اللجنة الخاصة بالاجماع أن تقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ثانيا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة

ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة
في دورتها الاربعين بشأن البند المعلنون
"سياسة الفصل العنصري التي تتبناها
حكومة جنوب افريقيا"

٧ - نظرت الجمعية العامة خلال دورتها الاربعين في هذا البند في سبع جلسات عامة عقدت في الفترة بين ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر و ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . وفي ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اتخذت القرارات التسعة التالية فيما يتعلق بمختلف جوانب الفصل العنصري ، والتي تستند في المقام الاول الى توصيات اللجنة الخاصة ، وهي :
"فرض جزاءات شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري" (٦٤/٤٠ ألف) ؛ و "الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير" (٦٤/٤٠ باء) ؛ و "المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية" (٦٤/٤٠ جيم) و "الاعلام والعمل الشعبي لمناهضة الفصل العنصري" (٦٤/٤٠ دال) ؛ و "العلاقات بين اسرائيل

وجنوب افريقيا" (٦٤/٤٠ هاء) ء و "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" (٦٤/٤٠ واو) ء و "الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية" (٦٤/٤٠ زاي) ء و "صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" (٦٤/٤٠ حاء) ء و "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" (٦٤/٤٠ طاء) .

باء - الاجراءات المناهضة لعدوان جنوب افريقيا على الدول الافريقية المستقلة

٨ - وجهت اللجنة الخاصة نظر المجتمع الدولي مرارا الى الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي الناجمة عن السياسة العدوانية التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصري . واثناء نظر مجلس الامن في الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، اعرب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة عن قلقه البالغ ازاء الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الامريكية الى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا وطلب الى الولايات المتحدة أن تكف عن دعم حركات التمرد التي يساعد النظام العنصري . ففي ضوء الغاء تعديل كلارك في عام ١٩٨٥ ، وهو تعديل كان يحظر تقديم العون والمساعدة الى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا ، أظهر ذلك الاجراء تحولا في سياسة الولايات المتحدة في الجنوب الافريقي ، وهو ما تعين أن ينظر اليه المجتمع الدولي بأقصى قدر من الجدية .

٩ - وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٦ ، قال رئيس اللجنة الخاصة ، لدى مشاركته في جلسة مجلس الامن بشأن العدوان الذي شنته جنوب افريقيا على بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، أن القصد من وراء أعمال العدوان هذه هو تخويف الحركة المتزايدة المناهضة للفصل العنصري وسحقها وأنها قد أظهرت النفاق الذي ينطوي عليه حديث جنوب افريقيا عن التفسير ذي المغزى . وقال الرئيس إنه ينبغي لمجلس الامن أن ينظر بجدية في اعتماد جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا .

جيم - الحملة الموجهة ضد القمع وللافراج عن جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا

١٠ - واصلت اللجنة الخاصة بذل جهودها لتعزيز الحملة الموجهة للافراج عن جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ولوضع نهاية لجميع أعمال القمع ضد معارضي الفصل العنصري (انظر المرفق الاول للاطلاع على قائمة بالبيانات التي اصدرتها اللجنة الخاصة) .

١١ - وفي ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ شجب رئيس اللجنة الخاصة بأشد العبارات ، في بيان أصدره نظام الاقلية البيضاء العنصري لاغتياله الوحشي لشاعر جنوب افريقيا بنيامين م. مالواز الذي لم تكن له من "جريمة" سوى معارضة نظام الفصل العنصري البغيض .

١٢ - وفي ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، ومرة أخرى في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، شجبت اللجنة الخاصة بشدة النظام العنصري لجنوب افريقيا لاصداره حكما باعدام ستة مواطنين من جنوب افريقيا بزعم قتلهم ما يسمى بنائب رئيس بلدية بلدة شاربفيل . وينتظر كل من موجاليفار . سيفاتسا (الذي يبلغ من العمر ٣٠ سنة) ، وأويا م . دينيسو (الذي يبلغ من العمر ٣٠ سنة) ، وريد م . موكويننا (الذي يبلغ من العمر ٢٣ سنة) ، وتيرييزا راماشا مولا (التي تبلغ من العمر ٢٤ سنة) ، ودوموا ج . خومالي (الذي يبلغ من العمر ٢٦ سنة) وفرانسيس دون موكفيزي (الذي يبلغ من العمر ٢٨ سنة) مصيره .

١٣ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ شجبت اللجنة الخاصة بأشد العبارات محاكمة ٢٢ من معارضي نظام الفصل العنصري ، منهم أعضاء بارزون من الجبهة الديمقراطية المتحدة والمنظمات القائمة على أساس المجتمعات المحلية . وأكدت أن نظام الفصل العنصري ، بتزييفه للعدالة على هذا النحو ، انما يقف موقف التحدي إزاء الامم المتحدة والمجتمع الدولي لكونهما طلبا مرارا من النظام العنصري أن يوقف القمع ويخرج عن جميع السجناء السياسيين دون قيد أو شرط ، وأن يجري مفاوضات مع الزعماء الشرعيين للأغلبية في جنوب افريقيا .

١٤ - وفي ٢ أيار/مايو ١٩٨٦ طلب رئيس اللجنة الخاصة إلى المجتمع الدولي أن يشجب مشروع القانون الجديد لتعديل قواعد السلامة العامة . وأكد أنه ليس من الواضح على الإطلاق أن الترتيبات الجديدة المقترحة بشأن "قوانين العبور" ستؤدي إلى حرية انتقال السود في بلدهم . وأدان نظام "الأوطان" ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون المرافق المنفصلة وغيرها من القوانين التي تزود النظام العنصري بما يسمى بالالية القانونية التي يستمر من خلالها حكم الاقلية البيضاء وسيطرتها . وقال ان نظام الفصل العنصري سيبدأ انهياره عندما تلغى جميع هذه القوانين . وأضاف انه يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بتقوية وتعزيز ضغوطه على نظام الفصل العنصري .

١٥ - وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بيانا شجب فيه أعمال العنف والقمع التي وقعت ضد المتظاهرين السود المناهضين للفصل العنصري في "الوطن"

كوانديبيلي . ففي أثناء التظاهر ضد قرار النظام العنصري بإعطاء ما يسمى بـ "الاستقلال" لكوانديبيلي ، قتلت قوات الشرطة سبعة من الافارقة وأصيب العشرات . وقال رئيس اللجنة ان الأمم المتحدة قد رفضت مرارا وبحزم سياسة "الاوطنان" ومنحها استقلالا سوريا ، وأدان مرة أخرى استمرار جنوب افريقيا في سياسة انشاء "أوطان مستقلة" .

١٦ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ أعرب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة عن الاحساس بالصدمة والغضب إزاء حالة الطوارئ التي اعلنت مؤخرا في جنوب افريقيا واعطيت بموجبها قوات الامن سلطة مطلقة لالقاء القبض على الافراد دون مسوغ ودون محاكمة ، وحصانة من أية مسؤولية جنائية أو غيرها . وشجب بشدة اعلان حالة الطوارئ وعمليات الاحتجاز الجماعي وحذر نظام بريتوريا من انه ما لم يدخل في حوار مع الممثلين الحقيقيين للشعب المضطهد من أجل القضاء على الفصل العنصري واقامة جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية وغير العنصرية ، فلن يكون هناك سلم واستقرار في جنوب افريقيا . وناشد المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة لعزل نظام الفصل العنصري واجباره على مراعاة قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري وناميبيا .

١٧ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، أصدر رئيس اللجنة الخاصة بيانا بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (قرار الجمعية العامة ٣٠٦٨ (د - ٢٨) ، المرفق) . وناشد جميع الدول الموقعة على الاتفاقية أن تعزز تدابيرها المناهضة للفصل العنصري بما يتمشى مع أحكامها ، ودعا الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية ان تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

١٨ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، أعرب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة عن شعوره بالصدمة إزاء الاعتداءات التي وقعت على القس ألن بويساك والتي تبين السلطات التعسفية لقوات شرطة جنوب افريقيا ووحشيتها . وأدان بأشد العبارات الاعتداءات التي وقعت على السيد بويساك وعلى كنيسة المليب المقدس الكاثوليكية ، ودعا المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير عاجلة تجعل نظام الحكم القائم على الفصل العنصري يعدل عن مثل هذه الاعمال .

١٩ - وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بيانا هنا فيه شعب "الوطن" كوانديبيلي لمعارضته ما يسمى "الاستقلال" الذي عرضه عليه النظام القائم على الفصل العنصري . وطالب الرئيس المجتمع الدولي باتخاذ تدابير لإرغام جنوب افريقيا على التخلي فورا عن سياسة "الاوطنان" وغيرها من ركائز الفصل العنصري .

٢٠ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بيانا أعلن فيه احسامه بالصدمة والغزع إزاء المذبحة التي ارتكبتها النظام القائم على الفصل العنصري في منطقة بلدة سويتو ليلتي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، عندما هاجمت قسوات الشرطة السكان الذين احتجوا على محاولات السلطات العنصرية طرد المستأجرين بسبب امتناعهم عن دفع الايجار من قبيل المقاطعة لنظام الفصل العنصري ، فقتلت ٢١ منهم . وأعرب عن تضامن اللجنة مع شعب جنوب افريقيا . وأكد له من جديد مساندة المجتمع الدولي ومواصلة الجهود المبذولة لمساعدته في كفاحه لانهاء الفصل العنصري .

٢١ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بيانا أعرب فيه عن الاحساس بالصدمة والجزع بسبب فرض حكم الاعدام على اثنين من الوطنيين الابرياء الاعضاء في حزب المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقي ، هما سيفو إكسولو وكلارنس بايي . وشجب بشدة قرار النظام الحاكم بتنفيذ الاعدام . وطالب رئيس اللجنة مرة أخرى بأن ينهي النظام العنصري أعمال القمع ويطلق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين فوراً ودون شرط . ولكن ، بالرغم من المناشدة على نطاق العالم ، أعدم النظام العنصري هذين الوطنيين في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وعلاوة على ذلك أعدم النظام أيضاً السيد سيبوسيو زونديو في اليوم نفسه .

٢٢ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بعث رئيس اللجنة الخاصة برسالة الى زفانجا موتوبنغ بمناسبة انتخابه مؤخراً رئيساً لمؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا رغم استمرار احتجاز نظام الفصل العنصري له . وحيا شجاعته وتسميمه في مقاومته لنظام الفصل العنصري البغيض .

دال - العمل الدولي المتضافر للقضاء على الفصل العنصري

٢٣ - قامت اللجنة الخاص برعاية عدد من الاجتماعات لتعبئة العمل على مناهضة نظام الفصل العنصري ، واشتركت فيها . ويرد أدناه بحث هذه الاجتماعات .

١ - الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالحظر
الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة
الى جنوب افريقيا

٢٤ - نظمت الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على

توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا بالتعاون مع الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا وعقدت في لندن في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٦ . وقد حضرها ممثلو هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وحركات التحرير الوطني والجماعات المناهضة للفصل العنصري وأعضاء البرلمان والخبراء بهذه المسألة . وادراكا من الحلقة الدراسية للحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لتعزيز وضمان دقة تنفيذ الحظر الالزامي على توريد الاسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة ، فقد اعتمدت بتوافق الآراء مجموعة من التوصيات الهامة ، التي ترد في اعلانها الختامي (انظر S/18121 - A/41/388 ، المرفق) . (وللاطلاع على تقرير الحلقة الدراسية انظر الوثيقة A/AC.115/L.637) .

٢ - حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية

بحظر توريد النفط الى جنوب افريقيا

٢٥ - نظمت حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بحظر توريد النفط الى جنوب افريقيا بالتعاون مع حكومة النرويج وعقدت في أوسلو في الفترة من ٤ الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وكان الهدف منها هو تعزيز ما تمارسه معظم الدول المنتجة للنفط والمصدرة له من حظر اختياري على توريد النفط الى جنوب افريقيا أو ما يشابه ذلك من سياسات . وحضر الحلقة الدراسية ممثلو الدول الاعضاء في مجلس الأمم ، والبلدان المنتجة للنفط والمصدرة له ودول الشحن ، ودول خط المواجهة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة العمل الدولية ، وحركات التحرير الوطني لجنوب افريقيا وناميبيا . واعتمدت الحلقة الدراسية عند اختتامها اعلانا يتضمن توصيات لتشديد تنفيذ الحظر على توريد النفط (انظر S/18141 - A/41/404 ، المرفق) . (وللاطلاع على تقرير الحلقة انظر الوثيقة A/AC.115/L.636) .

٢ - المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات

على جنوب افريقيا العنصرية

٢٦ - قامت اللجنة الخاصة بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز طبقا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ وعقد المؤتمر في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وانشئت لجنة

تحضيرية للمؤتمر برئاسة السيد جوزيف ن . غاربا رئيس اللجنة الخاصة . وكان المؤتمر هو الاجتماع الرئيسي الذي نظمته اللجنة الخاصة خلال السنة لتعبئة العمل الدولي على مناهضة الفصل العنصري . وسبقت المؤتمر الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالفصل الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا وحلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بحظر توريد النفط إلى جنوب أفريقيا بوصفهما اجتماعين تحضيريين للمؤتمر (انظر الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أدناه) .

٢٧ - وجرت أعمال المؤتمر العالمي في جلسات عامة وفي إطار لجنة واحدة . وافتتح الأمين العام المؤتمر الذي اعتمد رسالة بمناسبة مرور عشرة أعوام على إعلان اليوم الدولي للتضامن مع كفاح شعب جنوب أفريقيا (يوم سويتو) . وحضر المؤتمر ممثلو ١٣٣ حكومة و ٤ حركات للتحرير الوطني و ٦ منظمات حكومية دولية و ٢٢ منظمة دولية غير حكومية و ٤٤ منظمة وطنية غير حكومية ، وعدد من أعضاء البرلمانات ومن الضيوف الخصوصيين السذين دعته اللجنة التحضيرية . واعتمد المؤتمر بالتزكية اعلانه (S/18185 - A/41/434) وقرر ان يدرج تقرير اللجنة بوصفه مرفقا لتقريره (انظر (A/CONF.137/5) .

٢٨ - ولما كان المؤتمر قد اجتمع في وقت شديد الحرج في تاريخ جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ، فقد شدد على الحاجة الى اتخاذ تدابير دولية فعالة عاجلة ضد جنوب افريقيا . وأشار الى المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا الذي عقد في عام ١٩٨١ ، وأعرب عن خيبة أمله لعدم استطاعة مجلس الأمن منذ ذلك الحين ان يتخذ الاجراءات الالزامية الضرورية التي أوصى بها ذلك المؤتمر ، بسبب اعتراض المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة في عمليات التصويت .

٢٩ - وكان المؤتمر يستهدف أساسا مساعدة شعب جنوب افريقيا في القضاء على الفصل العنصري ، وتأمين استقلال ناميبيا دون مزيد من الابطاء ، واعادة السلم الى المنطقة ، وبالتالي ضمان حفظ السلم والأمن الدوليين . وقد أدان أية محاولة لتأويل النزاع الحالي في الجنوب الافريقي على انه نزاع "بين الشرق والغرب" .

٣٠ - وانتهى المؤتمر الى ان أجدى وسيلة سلمية في متناول المجتمع الدولي لإنهاء الفصل العنصري هي فرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري . ولذلك فقد أوصى ببرنامج عمل شامل كان العنصر المحوري فيه هو فرض جزاءات الزامية بموجب الفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وتقضي هذه الجزاءات بأمور منها مد الحظر على
توريد الأسلحة ، وانهاء جميع أشكال التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ،
وبحيث تشمل هذه الجزاءات النفط ومنتجات النفط والاستثمارات في جنوب افريقيا وتقديم
القروض المالية اليها .

٤ - اجتماعات القمة لبلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية

٣١ - اشتركت اللجنة الخاصة في المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم
الانحياز الذي عقد في هراري في آب/أغسطس و أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وكذلك في الدورة
العادية الثانية والعشرين لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية التي
عقدت في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٨٦ . واعتمد الاجتماعان اعلانين على قدر كبير
من الأهمية . وعلى وجه الخصوص فان اجتماع القمة الذي عقد في هراري "أدان نظام
بريتوريا لممارسته إرهاب الدولة ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة
المجاورة" ودعا الى انهاء الفصل العنصري فورا . كما دعا المجتمع الدولي الى "فرض
جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا العنصري" فورا والى حث "مجلس الأمن التابع
للأمم المتحدة على الشروع في اعتماد وفرض مثل هذه الجزاءات ، بموجب الفصل السابع
من ميثاق الأمم المتحدة ، دون ابطاء" . وأصدر الاجتماع أيضا توصيات لتعزيز ودعم دول
خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة ازاء عدوان جنوب افريقيا عليها وأعمال
التخريب والزعزعة التي تقوم بها ضدها ، فضلا عن أن هذه التوصيات دعت الى اتخاذ
اجراء فورا لتحقيق استقلال ناميبيا .

هاء - التشجيع على اتخاذ تدابير عالمية لمناهضة الفصل العنصري

١ - مشاورات مع رؤساء الوزراء وأشخاص بارزين آخرين

٣٢ - في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ عقدت اللجنة الخاصة جلسة خاصة تكلم فيها
والتر ه . لينني رئيس وزراء فانواتو (انظر A/AC.115/PV.575) .

٣٣ - وفي ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ عقدت اللجنة الخاصة جلسة خاصة تكلم فيها
السيد ر . جونز ، قاضي محكمة الاستئناف بالدائرة السادسة في الولايات المتحدة (انظر
A/AC.115/SR.577) .

٢٤ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ عقدت اللجنة الخاصة جلسة خاصة تكلم فيها السيد راجيف غاندي رئيس وزراء الهند (انظر A/AC.115/SR.578) .

٢٥ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ عقدت اللجنة الخاصة جلسة خاصة تكلم فيها السيد ديفيد لانغ رئيس وزراء نيوزيلندا (انظر A/AC.115/SR.579) .

٢ - مشاورات مع منظمات غير حكومية
ومنظمات مناهضة للفصل العنصري
(دورة خاصة بالاستراتيجية)

٢٦ - في يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ دعت اللجنة الخاصة عدة منظمات غير حكومية ومنظمات مناهضة للفصل العنصري لمناقشة برنامج العمل المقبل لمناهضة الفصل العنصري . وشارك ممثلو حركات التحرير الوطني والمنظمات غير الحكومية المناهضة للفصل العنصري وبعض الأفراد الذين لهم اهتمام عملي بالحالة في الجنوب الأفريقي في الدورة الخاصة بالاستراتيجية التي عقدت بعد تطورات لم يسبق لها نظير في الجنوب الأفريقي وفي ضوء الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري (انظر A/AC.115/SR.580 إلى SR.583) .

٢٧ - واعتمدت الدورة وثيقة تبين توصيات بالإجراءات التي ينبغي أن تتخذها المنظمات غير الحكومية لتعبئة العمل على مناهضة الفصل العنصري (انظر A/AC.115/L.633) .

٣ - مشاورات مع لجنة الكمنولث المعنية بالجنوب الأفريقي

٢٨ - في اجتماع للجنة الخاصة ولجنة الكمنولث المعنية بالجنوب الأفريقي ، عقد في نيويورك يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، استعرضت اللجنتان برنامج أنشطتهما في نطاق ما لكل منهما من ولاية وموارد ، ونظرتا في السبل والوسائل الكفيلة بتميز برنامج العمل المشترك بينهما لمناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا . واتفقتا على تدابير محددة لايجاد ولطلب المزيد من التغطية الإذاعية والتليفزيونية لأنشطة مقاومة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ولمناهضة دعاية جنوب أفريقيا . وقررتا الاشتراك في رعاية أنشطة موجهة نحو تشجيع تغطية وسائط الاعلام للتطورات في الجنوب الأفريقي والقيام بعمل دولي متضافر لمناهضة الفصل العنصري .

٤ - جلسات استماع بشأن الحالة في جنوب افريقيا
والانشطة المضطلع بها في الولايات المتحدة
لمناهضة الفصل العنصري

٣٩ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ عقدت اللجنة الخاصة جلسات استماع لاستعراض الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا والانشطة التي اضطلع بها الطلبة في الولايات المتحدة لمناهضة الفصل العنصري . وانصب الاهتمام في جلسات الاستماع على استراتيجيات المجموعات الطلابية وتدابيرها التي تهدف الى زيادة الوعي العام بنظام الفصل العنصري الذي تطبقه جنوب افريقيا وسحب الاستثمارات منها واستمعت اللجنة الى بيانات أدلى بها ممثلو ٢٩ جامعة . وقد حضر جلسات الاستماع أيضا وتكلم فيها ممثلو حركتي التحرير الوطني في جنوب افريقيا .

٥ - بعثات رئيس اللجنة الخاصة

٤٠ - قام رئيس اللجنة الخاصة ببعثتين لاجراء مباحثات مع قادة حكوميين بشأن التدابير الدولية التي يلزم اتخاذها لمناهضة الفصل العنصري في ضوء الحالة المتردية بسرعة في جنوب افريقيا . فقد قام ببعثة في الفترة من ٤ الى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ الى جمهورية كوريا واليابان والصين ، وقام ببعثة في الفترة من ١٩ شباط/فبراير الى اول آذار/مارس ١٩٨٦ ، الى بعض بلدان أوروبا الغربية .

٤١ - فقد زار رئيس اللجنة جمهورية كوريا في الفترة من ٤ الى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، حيث أجرى مباحثات في وزارة خارجية جمهورية كوريا وبعد مشاورات مع وزير الخارجية ، السيد ون - كيونغ لي ، أدلى بخطاب في اجتماع عام في جامعة الدراسات الأجنبية بسيول . وفي مناسبة أخرى دعا الى انشاء حركة في جمهورية كوريا لمناهضة الفصل العنصري .

٤٢ - وزار الرئيس اليابان في الفترة من ٧ الى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ حيث أجرى مشاورات في وزارة الخارجية وأدلى بأربعة أحاديث الى شبكات الاعلام اليابانية الرئيسية . واجتمع أيضا بخمس منظمات مناهضة للفصل العنصري واستعرض بالتفصيل برامج عملها واستراتيجياتها الرامية الى تنوير الجمهور وحضه على اتخاذ اجراءات ضد الفصل العنصري .

٤٣ - وزار الرئيس الصين في الفترة من ١٠ الى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ حيث أجرى مباحثات في وزارة الخارجية ، أبرز فيها أهمية زيادة تعبئة الرأي العام الدولي لممارسة ما يكفي من الضغط على الحكومات التي لا تزال تتعاون مع جنوب افريقيا وذلك لحملها على اتخاذ تدابير أهد لمناهضة الفصل العنصري . وأكد المسؤولون الصينيون أن بلدهم سيقف الى جانب شعب جنوب افريقيا المناضل الى أن يتم القضاء على الفصل العنصري ، وأنه سيواصل دعم عمل اللجنة الخاصة تحقيقا لهذه الغاية . وادلى رئيس اللجنة أيضا بخطاب في معهد الشعب الصيني للشؤون الخارجية برعاية الرابطة الصينية للأمم المتحدة ، واستقبل استقبالا رسميا من قبل نائب رئيس الوزراء ، السيد وان لي .

٤٤ - وأجرى رئيس اللجنة اثناء بعثته في بلدان اوروبا الغربية مشاورات مع رؤساء الدول والحكومات ، ومع بعض المنظمات غير الحكومية والجماعات المناهضة للفصل العنصري في اسبانيا والسويد وفرنسا والبرتغال وبلجيكا والمملكة المتحدة . وقد انصب الاهتمام في المشاورات على التعبئة الدولية ضد جنوب افريقيا ، وعلى الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية وأشار الى أن مبدأ فرض الجزاءات قد بات مقبولا على الصعيد العالمي كخطوة لازمة للقضاء على الفصل العنصري ، وأكد على كون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة رفضتا مـراراً الانضمام الى بقية المجتمع الدولي في فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا .

٤٥ - وفي اسبانيا أجرى رئيس اللجنة مشاورات مستفيضة مع الملك خوان كارلوس ، الذي أدان ممارسة الفصل العنصري باعتبارها أمراً لا يطاق ، ومع السيد فرانسيسكو فيرنانديس اوردونيس وزير الخارجية في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ .

٤٦ - وفي غضون زيارة رئيس اللجنة للسويد لالقاء خطاب في اجتماع لمناهضة الفصل العنصري عقد في برلمان الشعب السويدي يوم ٢١ شباط/فبراير تبادل وجهات النظر على نطاق واسع مع السيد ستيفن اندرسون وزير الخارجية بشأن جملة أمور منها التعاون بين بلدان افريقيا وبلدان الشمال الاوروبي وقرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ دال .

٤٧ - وبعد ذلك زار رئيس اللجنة فرنسا ، حيث اجتمع بالسيد غي بين ، المستشار الخاص للرئيس فرانسوا ميتران ، فأكد السيد بين لرئيس اللجنة أن فرنسا لن تلتزم في تصميمها على معارضة الحالة التي لا تطاق القائمة في جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، قام رئيس اللجنة بزيارة ثانية لفرنسا في شهر حزيران/يونيه للتشاور مع

الحكومة الجديدة فيها . وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ اجتمع الرئيس بالسيد جان ريمون وزير خارجية فرنسا ، الذي أكد له ان سياسة الحكومة ازاء جنوب افريقيا لم تتغير .

٤٨ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ أجرى رئيس اللجنة مشاورات مستفيضة مع عدد من الشخصيات شمل ، فيما شمل ، السيد ادواردو افيسيدو سواريس وزير الخارجية والتعاون في البرتغال . وأكد السيد سواريس مجددا معارضة حكومته للعمل المنصري .

٤٩ - وقام رئيس اللجنة بعد زيارته للبرتغال بزيارة بروكسل لاجراء مشاورات مع بعض اللجان الرئيسية وكبار المسؤولين في البرلمان الاوروبي ، ومع المنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في بروكسل .

٥٠ - واجتمع رئيس اللجنة في اثناء زيارته للمملكة المتحدة في شهر نيسان/ابريل بعدد من الشخصيات شمل فيما شمل السيدة ليندا تفوكر وزيرة الدولة بوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث ، والسير تيموشي بيلان رئيس بنك باركليز ، وبعض أعضاء البرلمان . وأكدت السيدة شوكر من جديد موقف حكومتها السلبي من موضوع الجزاءات ، وعدم رغبتها في حضور جلسات اللجنة الخاصة . وذكر السير تيموشي أن بنك باركليز لن يخدم أموالا جديدة لجنوب افريقيا كما لن يكون طرفا في أي عملية رسمية لاعادة برمجة القروض التي أن توضع نهاية للسياسة المفلسة المتمثلة في التمييز المنصري المؤسي .

٦ - تدابير أخرى

٥١- قام الرئيس ، نيابة عن اللجنة الخاصة ، بإصدار بيانات وتوجيه رسائل إلى الحكومات والمنظمات والجامعات والمجموعات المناهضة للفصل العنصري وغيرها من المؤسسات (فضلا عن الأفراد حسب مقتضى الحال ، انظر المرفق الأول ، للاطلاع على قائمة بالبيانات التي أصدرتها اللجنة الخاصة) .

٥٢- وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، قدم ممثلو دول الشمال الأوروبي إلى اللجنة الخاصة برنامج عمل دول الشمال الأوروبي لمناهضة جنوب افريقيا الذي أُعتمد في اجتماع وزراء خارجية هذه الدول المعقود في أوغلو يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . واعترف الرئيس بالمساهمة الإيجابية التي قدمتها هذه البلدان للنضال ضد الفصل العنصري ، وأعرب عن أمله في أن يستتبع هذه المبادرة اتخاذ إجراء مماثل من جانب البلدان الغربية الأخرى لقطع العلاقات مع جنوب افريقيا .

٥٣- وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ بعث رئيس اللجنة الخاصة رسالة إلى الدكتور فريتس لويتهيلر ، وسيط المصارف الذي يُجري مفاوضات لإعادة سداد ديون جنوب افريقيا أو إعادة هيكلتها . وفي هذه الرسالة حث رئيس اللجنة الخاصة ، بالنيابة عن أعضائها ، المصارف على رفض الموافقة على طلب النظام العنصري مد أجل القروض . وناشدها أن تسحب القروض القائمة من جنوب افريقيا ، وألا تقدم أي قروض جديدة لها .

٥٤- إلا أن هذا النداء قوبل بالتجاهل . وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بيانا شجب فيه الاتفاق المبرم بين جنوب افريقيا والمصارف الدائنة التي تتعامل معها بشأن تخفيف أزمة ديون النظام العنصري . وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أن أي خطوة تتخذ للتخفيف من أزمة ديون جنوب افريقيا إنما تشكل تأييدا غير مباشر لسياستها وتعنتها في رفض اتخاذ تدابير للشروع في القضاء على الفصل العنصري .

٥٥- وفي نيسان/أبريل ١٩٨٦ وجه الرئيس رسائل إلى كبار المسؤولين التنفيذيين في المصارف التالية في الولايات المتحدة ، سيتي بانك (City Bank) ، و ج. ب. مورغان (J. P. Morgan) ، ومانوفاكتشوررز هانوفر ترمست (Manufacturers Hanover Trust) ، وبانك أوف أمريكا (Bank of America) ، وايرفنج ترمست (Irving Trust) ، وتشيس مانهاتن (Chase Manhattan) ، وكيميكال بانك (Chemical Bank) ، وبانك أوف بوسطن (Bank of Boston) ، وميلون بانك (Mellon Bank) ، وبانكرز ترمست وويلز فارغو

(Bqknkers Trust and Wells Fargo) ، يحشهم فيها ، في جملة أمور ، على عدم تقديم أية قروض أخرى الى جنوب افريقيا .

٥٦- وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بيانا أعرب فيه عن جزعه لقيام حكومة الولايات المتحدة مؤخرا بتوقيع اتفاق مع النظام المنصري في جنوب افريقيا بهدف زيادة واردات الولايات المتحدة من منسوجات ذلك البلد ، مدعية أن هذا الإجراء سوف يساعد على إيجاد وظائف ويساعد المنتجين في الولايات المتحدة . وحث حكومة الولايات المتحدة على مراعاة رغبات الاغلبية في جنوب افريقيا ، ورغبات المجتمع الدولي ، وعلى فرض جزاءات على النظام المنصري .

٥٧- وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بيانا رحب فيه بمجموعة الجزاءات التي اعتمدها ضد جنوب افريقيا رؤساء حكومات استراليا ، وجزر البهاما ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وكندا ، والهند ، وذلك في اجتماع الكومنولث المعقود في لندن في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ . وأعرب عن أمله في أن تؤدي مجموعة جزاءات الكومنولث التي تمهيد الطريق قريبا لاعتماد جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا من جانب المجتمع الدولي ، عن طريق مجلس الأمن ، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٥٨- وفي بيان صدر في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ أعرب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة عن ارتياحه إزاء قيام مجلس الشيوخ والجمعية في كاليفورنيا باعتماد تشريع لتصفية استثمار أموال الولاية في الشركات التي لها أعمال في جنوب افريقيا . ووصف ذلك بأنه خطوة هامة في تعزيز حملة تصفية الاستثمارات في الولايات المتحدة ، وفي تعزيز قضية مكافحة الفصل المنصري على النطاق العالمي .

٥٩- وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بيانا أعرب فيه عن دهشته البالغة لوصول وزير خارجية جنوب افريقيا المنصرية الى اليابان في زيارة غير رسمية . وذكر أن هذه الزيارة لن تؤدي إلا الى تشجيع النظام القائم على الفصل المنصري في محاولاته اكتساب القبول والاحترام الدوليين ، في حين أن المجتمع الدولي يبحث عن طرق لإيقاف كافة الاتصالات معه . وقال إن اللجنة الخاصة تؤكد من جديد معارضتها التامة وإدانتها لكافة أنواع الاتصالات مع ذلك النظام . وردا على هذا البيان وجهت البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة رسالة الى رئيس اللجنة أوضحت فيها أن القصد من اجتماع وزير خارجية اليابان بوزير خارجية جنوب افريقيا هو

توضيح موقف اليابان وهو أنها مستظفر ، ما لم تتحسن الاوضاع في جنوب افريقيا ، الى اتخاذ خطوات إضافية ضد بريتوريا .

واو - تدابير مناهضة الفصل العنصري في ميدان الالعاب الرياضية

١ - عقد جلسة خاصة بمناسبة فتح باب التوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

٦٠- في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ فتح باب التوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ (القرار ٦٤/٤٠ زاي ، المرفق) ، ووقعها ممثلو ٤٣ دولة من الدول الاعضاء في جلسة رسمية للجنة الخامس . وأعلن رئيس اللجنة الخاصة لدى افتتاح الجلسة أن الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية تمثل جزءا هاما من التدابير الدولية المناهضة للفصل العنصري . وقال انه مادام هناك فصل عنصري ، فلن تكون هناك رياضة حرة . وأشار الى أن فكرة العزل العنصري تتنافى مع المبادئ التي تعتبر أساسية وجوهرية أكثر من غيرها في ميدان الالعاب الرياضية . وأكد على أن من يخل بالمقاطعة في ميدان الالعاب الرياضية ويشترك في ألعاب رياضية تجرى في جنوب افريقيا أو مع أفرقتها يجب أن يدرك أنه يلعب لعبة نظام الفصل العنصري . وأعرب عن أمله في أن تقوم جميع البلدان بالتوقيع والتصديق بسرعة على الاتفاقية . وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ كان عدد الدول التي وقعت على الاتفاقية قد بلغ ٦٤ .

٢ - سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، (١ تموز/يوليه - ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥)

٦١- درجت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، عملا بمقرر اتخذ في عام ١٩٨٠ ، على أن تنشر كل سنة تقريرا مجلا للاتصالات الرياضية التي تجري مع جنوب افريقيا . واشتمل آخر سجل على الاتصالات الرياضية التي جرت في الفترة من ١ تموز/يوليه الى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ وتضمن ، شأنه في ذلك شأن السجلات السابقة ، قائمة بمناسبات التبادل الرياضي مع جنوب افريقيا مرتبة حسب رمز اللعب الرياضية وقائمة بأسماء الرياضيين والرياضيات ممن اشتركوا في مناسبات رياضية في جنوب افريقيا مرتبة حسب البلد . وهي تواصل نشر قائمة موحدة بالاتصالات الرياضية . وحذفت من

السجل أسماء الأشخاص الذين تعهدوا بعدم الاشتراك في مناسبات رياضية أخرى في جنوب افريقيا .

٣ - تدابير أخرى

٦٢- وفيما يتعلق بالمشاركة في سباق الجائزة الكبرى للسيارات في جنوب افريقيا الذي تقرر أن يُجرى في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، قال رئيس اللجنة الخاصة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ أن الاشتراك في مبادلات رياضية مع جنوب افريقيا يتنافى مع المقاطعة الدولية لها في ميدان الالعاب الرياضية ، وناشد جميع حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع اشتراك سائقين من بلدانها ، وسيارات مصنوعة فيها ، في سباق الجائزة الكبرى .

٦٣- وفي بيان صدر في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦ هجب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة جولة في جنوب افريقيا يزعم القيام بها فريق متمرد من فرق لعبة الرغبي في نيوزيلندا . وقال انه على الرغم من ان اللجنة الخاصة تدرك أن الاغلبية الساحقة من شعب نيوزيلندا لا توافق على هذا التصرف من جانب الافراد المعنيين ، فإنه يرى أن القيام بزيارة الى جنوب افريقيا في هذه الفترة الحرجة من الكفاح التحرري إنما يمثل تبليدا تاما في شعور هؤلاء الافراد تجاه القضايا الاخلاقية التي يثيرها نظام الفصل العنصري الشرير .

زاي - تدابير مناهضة الفصل العنصري في الميدان الثقافي

١ - سجل أسماء فناني الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضاً في جنوب افريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصري

٦٤- بناء على طلب اللجنة الخاصة نشر خلال الفترة المستعرضة السجل الثالث لأسماء فناني الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضاً في جنوب افريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصري ، وذلك كجزء من حملة المقاطعة الثقافية لجنوب افريقيا المطلوبة في عدد من قرارات الجمعية العامة . وقد نشر السجل الاول في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ . وتم الاحتفاظ بسجل مستكمل ويجري نشر ملاحق له بمفلة دورية . وتُحذف أسماء الأشخاص الذين يتعهدون بعدم تقديم عروض في جنوب افريقيا .

٦٥- وقد أدى تميم السجل الى التشجيع على زيادة تطوير حملة المقاطعة الثقافية لجنوب افريقيا ، وبصفة خاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وهما بلدا الموطن لغالبية الاشخاص المدرجة أسماؤهم في السجل . وقد قامت الجماعات المناهضة للفصل العنصري ، ونقابات العمال ، والسلطات المحلية ، والشخصيات الثقافية وغيرها بزيادة الجهود المبذولة لإقناع الذين قدموا عروضاً في جنوب افريقيا بالتمهد بعدم تقديم عروض أخرى في ذلك البلد ولتشجيع غيرهم على الإعلان عن التزامهم بالمقاطعة الثقافية .

٢- تدابير أخرى

٦٦- وفي احتفال أقيم في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ قدم "الفنانون المتحدون ضد الفصل العنصري" الى الامم المتحدة واللجنة الخاصة أول طبعة من الاسطوانة الممنونة "مدينة الشمس Sun City" . وقد تم انتاج هذه الاسطوانة بالتعاون مع اللجنة الخاصة ، والرسالة التي تحملها هي ضرورة مقاطعة جنوب افريقيا مادام الفصل العنصري قائماً .

٦٧- وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ شجب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة القيود الشديدة التي فرضتها سلطات جنوب افريقيا لمنع نشر أنباء الاضطرابات والابلاغ عن الطابع القومي والوحشي للفصل العنصري . ودعا جميع الصحفيين والاكاديميين وحركات التحرير والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمهتمين اهتماماً نشطاً بالحالة في جنوب افريقيا الى مكافحة كافة المحاولات التي يقوم بها النظام القائم على الفصل العنصري لكبح وسائط الإعلام الجماهيري وحجب الحقيقة عن العالم .

٦٨- وفي ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦ أشنى رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة على قرار إكويتي (Equity) ، وهي نقابة الممثلين البريطانيين ، أن توعد الى أعضائها بعدم تقديم عروض في جنوب افريقيا ، وحظر تصدير جميع المواد الموتية والمسجلة الى جنوب افريقيا . وقد جاء هذا القرار تأييداً لقرارات الجمعية العامة التي تدعو الى فرض حظر ثقافي على جنوب افريقيا .

٦٩- وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ أصدر رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بياناً ناشد فيه جميع الحكومات والمنظمات المعنية أن تتخذ تدابير متضافرة لمقاطعة المؤتمر المعني "بأحدث التقنيات للتصوير الفوتوغرافي ذي السرعة العالية والتسجيل التلفزيوني

وتطبيقاتهما في مجالات التعدين والصناعة والطب الحيوي والبحث وفي المجال العسكري" المقرر عقده في بريتوريا في الفترة من ١ الى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والذي ينظمه مجلس جنوب افريقيا للبحوث العلمية والصناعية .

حاء - التدابير المتعلقة بتقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركات تحريره الوطني

٧٠- نادت اللجنة الخاصة مرارا بتقديم المزيد من المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد والى حركات تحرير جنوب افريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية . ونظرا لما يُمارس في جنوب افريقيا من قمع مكثف ، ولتصاعد مقاومة الشعب التي لم يسبق لها مثيل ، فقد شددت اللجنة على ضرورة تقديم كل مساعدة ممكنة ، سياسية كانت أو معنوية أو إنسانية أو تعليمية أو مادية أو غير ذلك . كما أعربت عن تقديرها للعديد الكبير من الحكومات والمنظمات والافراد ممن ساهم في تقديم هذه المساعدة ، سواء بمصفة مباشرة الى حركات التحرير أو عن طريق الأمم المتحدة والصناديق الخاصة . وواصلت اللجنة الخاصة أيضا الاتصال بغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم المساعدة الى ضحايا الفصل العنصري .

٧١- وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ قدم السيد ميرجي إيلي تشارلز نائب رئيس اللجنة الخاصة الى الامين العام تبرعات مجموعها ٤٥٠ ١١٦ دولارا من أجل السيدة ويني مانيللا ، التي قام أشخاص مجهولون بحرق منزلها وتدميره في ظروف مريبة مما يشير الى تواطؤ نظام بريتوريا العنصري . وقد تعهدت الدول الاعضاء والافراد ، تضامنا مع الكفاح الجاري في جنوب افريقيا ، بتقديم هذه المساعدة المالية لإعادة بناء المنزل .

طاء - الاحتفال بالايام الدولية

٧٢- عقدت اللجنة الخاصة جلسات رسمية احتفالا بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥) واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٨٦) ، واليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦) ، واليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا (٩ آب/أغسطس ١٩٨٦) .

ياء - جلسة خاصة لتأبين السيد أولوف بالم
رئيس وزراء السويد الراحل

٧٣ - في ٦ اذار/مارس ١٩٨٦ اجتمعت اللجنة الخاصة لتأبين رئيس وزراء السويد الراحل ، وقد استذكر في تلك الجلسة اسهام أولوف بالم في النضال ضد الفصل العنصرى . ومن أجل استقلال ناميبيا . وأكد رئيس اللجنة الخاصة أن التزام أولوف بالم التزاما صادقا منذ أمد طويل إزاء تحرير الاغلبية المقهورة في جنوب افريقيا مصدر الهام لحركة شعوب العالم ضد الفصل العنصرى ، كما أنه انعكاس لتلك الحركة . وأثنى رئيس اللجنة الخاصة على السويد وبلدان الشمال الاوروبى الاخرى لمساعدتها الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا وناميبيا .

كاف - التعاون مع هيئات الامم المتحدة
الاخرى ومع المنظمات الاخرى

٧٤ - واصلت اللجنة الخاصة تعاونها الوثيق مع هيئات الامم المتحدة الاخرى المعنية بالجنوب الافريقي ، وبخاصة مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ولجنة أمناء صندوق الامم المتحدة الاستثمارى لجنوب افريقيا . ودعت اللجنة الخاصة تلك الهيئات الى حضور عدة اجتماعات ومؤتمرات خاصة عقدتها اللجنة ، وأوفدت ممثلين عنها لحضور الاجتماعات الخاصة لتلك الهيئات والتحدث فيها .

٧٥ - وواصلت اللجنة الخاصة تعاونها الفعّال مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وفي هذا الصدد ، أصدر رئيس المجلس تقريراً عن المشاورات التي أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (E/1986/114) . وواصلت اللجنة الخاصة أيضا التعاون مع لجنة حقوق الانسان وفريق الخبراء العامل المخصص المعنى بالجنوب الافريقي والتابع لتلك اللجنة .

٧٦ - ودعيت منظمة الوحدة الافريقية الى حضور اجتماعات اللجنة الخاصة بمقبة مراقب وأدلى ممثلوها بكلمات في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة التي عقدتها اللجنة الخاصة . وواصلت اللجنة الخاصة التعاون الوثيق مع حركة بلدان عدم الانحياز .

٧٧ - وتعاونت اللجنة تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المناهضة للفصل العنصري الأخرى وأوفدت ممثلين عنها لحضور المؤتمرات ، والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي نظمتها تلك المنظمات ، والتحدث فيها .

ثالثاً - استعراض التطورات التي حدثت في جنوب أفريقيا

٧٨ - إزدادت أزمة جنوب أفريقيا سوءاً في العام الماضي . إذ أن النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري ، وقد فقد قدرته على الحكم ، لجأ يائساً إلى زبادة القمع . فهو يباشر الحكم عن طريق فرض حالات الطوارئ وأصاليب الدولة البوليسية . وأدى العنف المتزايد الذي تمارسه الدولة إلى إزدياد المقاومة الشعبية واشتداد النضال من أجل التحرير . وعلى الرغم من أعمال القمع البالغة التي تمارسها الدولة ، كرر الشعب المقهور ، تكراراً رائعاً الإعراب عن تصميمه الذي لا يفل على اجتثاث شأفة الفصل العنصري في أقرب وقت ممكن أيما كان الثمن . وفي محاولة عقيمة لوقف نمو النضال التحرري قامت بريتوريا أيضاً بارتكاب أعمال العدوان والتخريب والزعزعة ضد الدول المجاورة .

٧٩ - ولقد تسببت وحشية وعدوان النظام العنصري المتزايد في جنوب أفريقيا وما حولها في إثارة قلق كبير بل واشمئزاز في العالم . ولقد دعا المجتمع الدولي ، بعبارات أقوى مما صدر عنه من قبل ، إلى إتخاذ إجراء فعال ضد الفصل العنصري . ولقد أصبحت مثل هذه النداءات أشد قوة منذ أن اتضح أن النظام ليس على استعداد للتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للسكان جميعاً بغية إنهاء الفصل العنصري . ولقد أكد المجتمع الدولي مجدداً قناعته بأن المسألة ليست مسألة إصلاح نظام الفصل العنصري وإنما هي استثمار شأفته ، كما أكد الحاجة إلى إتخاذ إجراء دولي فعال لتحقيق هذا الغرض . وبالرغم من ذلك فقد استمرت بعض الحكومات في التعاون مع النظام القائم على الفصل العنصري في مجالات مختلفة ، مع شجبها لذلك النظام في الوقت ذاته .

ألف - قمع المعارضين للفصل العنصري

١ - حالات الطوارئ

٨٠ - كانت جنوب أفريقيا خلال الجزء الأكبر من العام الماضي خاضعة لحالة طوارئ فرضها النظام القائم على الفصل العنصري مرتين ، الأولى من ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ حتى

٦ اذار/مارس ١٩٨٦ وكانت بصورة جزئية ، والثانية من ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ حتى الوقت الراهن وكانت على نطاق البلد كله . وخلال الفترة الاولى التي فرضت فيها حالة الطوارئ قتل ما يزيد على ٥٠٠ شخص خلال أعمال العنف التي قامت بها الشرطة كما احتجز ما يقرب من ٨٠٠ ٧ شخص ، بما في ذلك ما يربو على ٢٠٠٠ طفل دون السادسة عشرة من العمر . واعتدى على كثيرين منهم وعذب آخرون أثناء استجوابهم . ومنحت قوات الامن سلطات مطلقة للتصرف وفق ما ترغب دون أى مسؤولية جنائية أو مدنية .

٨١ - وقد كانت حالة الطوارئ الثانية أشد قسوة من الاولى . وأدخل النظام القائم على الفصل العنصرى سلسلة من القيود على الصحافة المحلية والاجنبية كجزء من حالة الطوارئ . إذ لا تستطيع الصحافة أن تنشر ما وصفه النظام بالتقارير "الهدامة" ، وهو اصطلاح فضفاض ومبهم . ويعد بمثابة جريمة نشر التقارير التي تشجع أهداف التحرير أو تحض الجمهور أو أى شخص على الاضراب ، أو مؤازرة المقاطعات أو الاشتراك في المظاهرات أو المسيرات . ومحظور على وسائط الانباء دخول مناطق الإضراب ، ولا يمكنها نشر أسماء المحتجزين السياسيين ، أو البث التليفزيوني على الهواء مباشرة الى خارج البلد ، كما لا يمكنها نشر معلومات عن تحركات وإجراءات قوات الامن العنصرية . وفي حزيران/يونيه فرض حظر التجول في ٢٤ منطقة في ظل حالة الطوارئ . كما طرد كثير من الصحفيين الاجانب .

٨٢ - وهكذا حاول النظام منع أنباء تزايد المقاومة للفصل العنصرى من الوصول الى العالم الخارجى . ومنذ فرض حالة الطوارئ الثانية قدر أن ما يتراوح بين ١٢ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ شخص من معارضى الفصل العنصرى ، من بينهم زعماء دينيون ونقابيون ، وصحفيون ، وقادة شبابيون وطلابيون ، ونساء ، وقادة منظمات مجتمعية ، احتجزوا دون محاكمة أثناء الفترة من ١٢ حزيران/يونيه الى ٢٩ آب/أغسطس كما قتل حوالي ٢٥٠ شخصا ، وكان ذلك غالبا أثناء العنف الذى تمارسه الدولة . ولمنع الشعب من الاحتفال بيوم سويتو (١٦ حزيران/يونيه) ، فرض النظام حظرا شاملا في شتى أنحاء البلد على كل الاجتماعات داخل الدور وخارجها كما قطع خطوط الاتصال الهاتفى مع مدن السود . وأصدر النظام أوامر لتكميم ١١٨ منظمة في ولاية الكيب الغربية بما في ذلك الجبهة الديمقراطية المتحدة ، ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، والاتحاد الوطنى لطلاب جنوب افريقيا ، ولجنة اطلاق سراح مانديلا ، ومنظمة آزانيا الشعبية ، والمحفل الوطنى ، ومجلس كنائس جنوب افريقيا .

٨٣ - وقد استمر العنف في جنوب افريقيا بل وازداد بالرغم من إعادة فرض حالة الطوارئ . وتعتبر التدابير القمعية الجديدة الاشد قسوة التي اتخذت في

حزيران/يونيه ، والرقابة الصارمة ، وعزل المدن التي يقطنها السود عن انظار العالم ، والاعتقالات الجماعية دون أوامر قضائية بالإضرار للتحقيق أو المحاكمة ، واستمرار وتعاقد أعمال العنف والقتل التي تمارسها الشرطة ، بمثابة اقرار ضمنى من النظام الحاكم بمجزه عن الحكم بدون اللجوء الى الوسائل العسكرية وأصاليب الدولة البوليسية .

٢ - الاعتقالات وعمليات الإحتجاز والتعذيب والخطر وحالات الوفاة أثناء الإحتجاز

٨٤ - انتشرت في السنة الماضية على نحو واسع الإعتقالات وعمليات الإحتجاز والتعذيب والخطر وحالات الوفاة أثناء الإحتجاز . ففي عام ١٩٨٥ احتجز خلال الاضطرابات ما يزيد على ١١ ٠٠٠ شخص دون تهمة أو محاكمة . وبالإضافة الى الأشخاص الذين احتجزوا بموجب تدابير الطوارئ ، احتجز كثيرون بموجب قانون الامن الداخلي . ووجهت في النهاية اتهامات لبعض المحتجزين ولكن لم يحكم بالادانة سوى على قلة منهم . وعذب كثيرون أثناء الإحتجاز . وفي عام ١٩٨٥ مات أثناء الإحتجاز اثنا عشر شخصا من بينهم ثلاثة أطفال . وقد مات في شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو وحدهما من عام ١٩٨٦ سبعة محتجزين خلال حبسهم لدى الشرطة^(١) .

٨٥ - وفي نيسان/ابريل أعلن من يسمى بوزير القانون والنظام ، في البرلمان ، القاء القبض على العديد من المناظرين الاعضاء في مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، من بينهم إينيك زولو ، وهو الرجل الثاني في قيادة الجناح العسكري لمؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، الذي كانت الشرطة ترغب في القاء القبض عليه منذ عام ١٩٦٣^(٢) .

٨٦ - وفي آذار/مارس ١٩٨٦ قدم القس جورج دانييل رئيس الاساقفة الكاثوليك ، وآخرون معه ، اقرارا كتابيا الى المحكمة العليا في مباباشو يتعلق بما يزيد على ٥٠ واقعة تعذيب واعتداء قامت بها شرطة "الوطن" بوفوشاتسوانا . وذكروا أن الضحايا كان بينهم عدد من أعضاء الكنيسة الكاثوليكية الرومية ، ومن النقابيين ، والشباب وتلاميذ المدارس .

٨٧ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٦ وضع نحو ٦٥ شخصا تحت الحظر الفعلي . وكان كثير من هؤلاء أشخاصا أطلق سراحهم بعد الإحتجاز بموجب تدابير الطوارئ ، ولا يستطيعون مفادرة

مناطقهم القضائية ولا الاشتراك في الأنشطة التي تقوم بها المنظمات المعنية ، ولا دخول مبنى أية مدرسة أو مؤسسة تعليمية ، ولا نشر أو توزيع منشورات معينة ، ولا حضور أي إجتماع طلابي أو أي إجتماع آخر تناقش فيه السياسات التي يمارسها نظام الحكم أو أية جهة محلية ، أو يجري فيه انتقاد تلك السياسات أو التشهير بها^(٣) .

٨٨ - وقد عدل قانون الامن الداخلي كي يسمح بالاحتجاز لمدة ١٨٠ يوما ، بينما عدل قانون السلامة العامة كي يرخّص لمن يسمى وزير القانون والنظام أن يعلن اعتبار منطقة ما "منطقة اضطرابات" إذا ما رأى أن هناك ضرورة لتطبيق تدابير استثنائية في أية منطقة . ومن ثم مستحفظ السلطات ، حتى بعدما تلغى حالة الطوارئ الراهنة ، بمصالحيات الدولة البوليسية . ويعتبر هذا الإذن تطورا جديدا ومنذرا بالسوء في مجال تصعيد أعمال القمع التي تقوم بها الدولة .

٣ - أعمال القتل والعنف التي تقوم بها قوات الامن

٨٩ - طيلة العام الماضي لم يكد يمر يوم في جنوب افريقيا دون أن يقتل فيه السود نتيجة لأعمال العنف التي تقوم بها الشرطة . واستمرت قوات الامن في اطلاق النار على المتظاهرين والمحتجين من السود وقتلهم . وقد استخدمت قوات الامن الكلاب والسيارات المفخخة المسيلة للدموع وخراطيش الصيد والرصاص المطاطي والذخيرة الحية في محاولتها قمع أو تفريق المتظاهرين بل وتجمعات الجنائز . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ قام رجال الشرطة ، في عملية استفزازية متعمدة ، بالاختباء في حاويات محمولة على ظهر شاحنة مفخخة وأطلقوا النار فقتلوا ثلاثة شبان في بلدة أثلون في كيب تاون . وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر قتلوا ١٩ شخصا ، منهم طفل رضيع ، في بلدة ماميلودي في بريتوريا وذلك عندما أطلقوا النار على جمع يضم آلاف النساء . وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ توفي ما لا يقل عن ١٦ شخصا في منطقة ماوتسي الواقعة بالقرب من جوهانسبرغ ، بسبب موضوع الترحيل القسري . وفي وقت لاحق من الشهر نفسه قتل رجال الشرطة سبعة افريقيين في محاولتهم فض اجتماع يضم ٥٠٠ من عمال المناجم في بيكرسدال الواقعة بالقرب من بريتوريا . وفي الفترة ما بين ١٥ و ١٨ شباط/فبراير مات ٢٣ شخصا في بلدة الكسندرا التي يقطنها السود والتابعة لجوهانسبرغ وذلك في أعمال العنف التي قام بها رجال الشرطة ضد المحتجين الافريقيين . وما تلك الا بضعة أمثلة فقط .

٩٠ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه لقي حوالي ٥٠ شخصا حتفهم في أعمال العنف المساوية التي وقعت في كروسرودز ومخيم المستقطعات التابع لمجلس بلدة في - ايلتشا

وأضحى حوالي ٧٠ ٠٠٠ شخص بلا مأوى . وقد ورد باستفاضة في الافادات الكتابية التي قدمها زعماء دينيون وأطباء وآخرون غيرهم أن رجال الشرطة ساندوا "فرق الامن الاهلية" "Vigilantes" التي يربعاها النظام الحاكم وذلك بهدف تشريد الناس واجبارهم على الرحيل .

٩١ - وقام اليمينيون البيض المتطرفون ، وخاصة حركة تفاهم المستوطنين البيض التي يراسها السيد تيري بلانش ، بالاعتداء مرارا على أهالي مدن السود وقتلهم ، وقدموا أيضا الدعم والامدادات "لفرق الامن الاهلية" ، "Vigilantes" التي يربعاها النظام الحاكم (٤) .

٩٢ - وأشارت التقارير الصحفية باستفاضة الى "فرق القتل" التي نظمها النظام الحاكم والتي تعتبر مسؤولة عن الاغتيالات والاختفاءات التي تعرض لها النشطون السياسيون السود .

٩٣ - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ حتى ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، لقي حوالي ٢ ٦٠٠ شخص حتفهم وذلك في أغلب الاحيان نتيجة لأعمال العنف العشوائية التي يقوم بها رجال الشرطة والعسكريون ضد السكان الاصليين

٤ - المحاكمات السياسية

٩٤ - استندت معظم المحاكمات السياسية الى اتهامات باطلة بالخيانة وإحراق المنازل والتخريب والقتل والعنف العام وتعزيز أهداف منظمة محظورة ، واشتملت أيضا على التفتيش عن العمل ، والمقاطعة والاجراءات المجتمعية الاعتيادية والسلمية الاخرى . وإستهدفت المحاكمات بمئة رئيسية القادة والنشطين النقابيين والمنظمات الطلابية والمجتمعية . وسحبت معظم التهم المتصلة بالاضطرابات دون تفسير وذلك بعدما بقي المتهمون قيد الاحتجاز لغترات طويلة .

٩٥ - وفي ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ نفذ حكم الإعدام في بنيامين مالواز ، البالغ من العمر ٣٠ عاما ، وذلك بعد الحكم بادانته بتهمة قتل أحد رجال الشرطة ، وهي تهمة انكرها باصرار . وأعلن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا مسؤوليته عن الحادث وذكر مرارا أن السيد مالواز لم يكن ضالعا بذلك الفعل على الاطلاق . وقد ذهبت جميع النداءات الدولية بالعفو عنه مدى بما في ذلك الدعوات التي وجهها مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

٩٦ - وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ حكم على ستة من سكان شاربفيل بالاعدام بخصوص قتل من يسمى نائب عمدة شاربفيل ، بينما حكم على خمسة من أعضاء مؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا بالسجن لمدة اجمالية قدرها ٢٢ عاما بسبب قيامهم "بتعزيز أهداف ومقاصد مؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا واعداد الشعب بالاسلحة والمعدات" . وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٦ ، بدأت تسع محاكمات جديدة شملت ١٢٤ مدعى عليه متهمين بقتل رجال شرطة ، وعضو مجلس مجتمعي وعضو في "الجمعية التشريعية" لد "وطن" كوازولو . وفي نيسان/ابريل حكم بالاعدام على أحد أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، واسمه اندروس . زوندو ، بخصوص انفجار قنبلة ولم يسمح له بالاستئناف . وحكم على بعض المعارضين الآخرين لنظام الفصل العنصري بالسجن لفترات طويلة .

٩٧ - ووجهت اتهامات لكثير من الزعماء النقابيين وزعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة في محاكمتي بيترومارتيزبرغ وديلماس . ففي الاولى وجهت لـ ١٦ متهما تهمة الخيانة العظمى والارهاب وتعزيز أهداف المؤتمر الوطني لجنوب افريقيا . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ أسقطت الاتهامات ضد ١٢ منهم ، وفي تموز/يوليه ١٩٨٦ أسقطت الاتهامات ضد الاربعة الآخرين ، ويعزى سبب ذلك ، بمفحة رئيسية ، الى بطلان الادلة ضدهم . أما محاكمة ديلماس التي شملت ٢٢ شخصا ، وهم أعضاء قياديون في الجبهة الديمقراطية المتحدة ومنظمة آزانيا الشعبية ومنظمات مجتمعية أخرى ، فقد استمرت على أساس اتهامات مماثلة كما استمر الكثير من المحاكمات السياسية الأخرى .

٥ - "الوطن" وعمليات ترحيل السكان بالاكراه

٩٨ - واصل نظام الفصل العنصري تنفيذ سياسة "الوطن" التي يتبعها والتي أدانها العالم بأكمله بالإجماع . وقد أوضحت الاجراءات التي يقوم بها النظام الحاكم والبيانات التي يصدرها أنه لا ينوي التخلي عن سياسة "الوطن" . وقد لجأ النظام الحاكم مؤخرا ، بالرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها السكان ، الى دمج المنطقة المعروفة باسم ماوتسي في "الوطن" كوانديبيلي ، المقرر أن يعلن وطننا مستقلا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وفي ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٦ رفضت "الجمعية التشريعية" للوطن كوانديبيلي مركز "الاستقلال" الذي عرضه النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري . وقد لاقت محاولات النظام الحاكم فرض "الاستقلال" على "الوطن" كوانديبيلي مقاومة شديدة من الشعب الذي تكبد ١٦٠ قتيل نتيجة لتلك المقاومة في الفترة من أيار/مايو الى آب/اغسطس ١٩٨٦ .

٩٩ - وبموجب الإعلان الرسمي ٢٨ لعام ١٩٨٦ فوضت الى "الاطوان" صلاحيات جديدة لدعم أعمال القمع التي يقوم بها النظام العنصري ، وبإمكان سلطات "الاطوان" أن تقوم الآن بحظر المنظمات ، أو الخطب أو المنشورات وأن تقيد تحركات الناس . ويمكنها أيضا أن ترحل الناس من منطقة الى أخرى في اطار "الوطن" وأن تمنع دخول اناس من مناطق أخرى (٥) .

١٠٠ - ومنذ مطلع الستينات أعيد توطين ما يزيد على ٣ ملايين افريقي بالاكراه فيما يسمى "الاطوان" . وتعاني هذه المناطق ، نتيجة لذلك ، من التكدس الشديد والجوع وسوء التغذية ونقص الرعاية الصحية . ويقل متوسط دخل الاسرة المعيشية بكثير عن الحد الأدنى اللازم للحياة الكريمة . والظروف الصحية سيئة جدا ، وتزيد نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية على ٤٠ في المائة . وتقارب نسبة الوفيات من الاطفال دون الخامسة من العمر حوالي ٥٥ في المائة . أما نسبة الاطفال الذين يجدون ما يأكلونه قبل الذهاب الى المدرسة فهي أقل من ٣٠ في المائة (٣) .

باء - مقاومة الفصل العنصري

١ - الكفاح المسلح والكفاح السري

١٠١ - شهدت الفترة المستعرضة توسيعا وتعميقا للكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا . وكان من أوائل الاولويات تعزيز الشبكة السياسية لحركات التحرير الوطني بغية زيادة توثيق اتصالاتها بجميع مراكز المقاومة المختلفة في البلد . واتخذت خطوات للمساعدة على تنمية القدرة على تقديم عون شبه عسكري وعون على شكل أسلحة للعمليات الشعبية في مناطق المدن الصغيرة وفي أماكن العمل في أي مواجهة مع جيش وشرطة جنوب افريقيا . وجدير بالذكر أن الافارقة في تلك المناطق بدأوا ، نتيجة لهذا التطور ، يردون على النار وأن حركة المقاومة تمد نطاق النضال الى مناطق البيض .

١٠٢ - وبالرغم من حالي الطوارئ والتدابير القمعية الأخرى وعلى العكس من تكهنات نظام بريتوريا بأن حركات التحرير ستتعرض للطمه ، خاصة بعد عقد اتفاق نكوماتسي ، معدت حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا كفاحها المسلح وكفاحها السري . وقد انعكس دمج كفاحها مع المقاومة الشعبية في تزايد الهجمات المسلحة . وفشل الاحتلال العسكري لمناطق المدن الصغيرة والعمليات المشتركة بين الشركة والجيش في كبح المقاومة المتزايدة .

١٠٣ - وقد رسخ الكفاح المسلح نفسه ، مع استمرار اشتداده ، بين الشعب وبذلك يتواعد الى حرب شعبية ، حتى في مواجهة ممارسة النظام أشد أشكال ارهاب الدولة وحشية . وتدل على هذا التطور إقامة لجان الدفاع الشعبية في مناطق المدن الصغيرة ، ومشاركة عدد متزايد من الشباب البيض . وقد كان هناك عدد من التقارير التي تثبت أن الكفاح المسلح مستمر في التواعد بسرعة متزايدة ، وهي حقيقة اعترف بها النظام العنصري نفسه .

٢ - الاعمال الجماهيرية الموحدة التي قام بها العمال

١٠٤ - قام العمال السود بزيادة تعزيز نقاباتهم واتخاذ تدابير أقوى ضد الفصل العنصري . ونسقوا ما يقومون به من أعمال مع القطاعات الأخرى من السكان السود وأظهروا قوتهم عندما قام الملايين منهم ، على سبيل المثال ، بالامتناع عن العمل في الذكرى السنوية لكل يوم من الايام الهامة . وكان زعماء النقابات والعناصر النشطة هم المستهدفون على وجه الخصوص في ظل حالات الطوارئ المفروضة على جنوب افريقيا ، وقد نالوا المزيد من المساندة والتضامن الدوليين .

١٠٥ - وتلعب الحركة العمالية للعمال السود دورا أكبر مما لعبته في أي وقت مضى في الكفاح ضد الفصل العنصري . وقد عزز إنشاء مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي تجاوز عدد أعضائه ٥٠٠ ٠٠٠ ، قدرة الحركة العمالية للعمال السود على العمل السياسي . والمؤتمر قائم على مبدأ اللاعنصرية ويضم الاتحاد الوطني لعمال المناجم والاتحادات المرتبطة باتحاد نقابات عمال جنوب افريقيا الذي حل محله . وقد دعا المؤتمر إلى إلغاء الفصل العنصري ويؤيد سحب الاستثمارات . وكانت دعوته إلى الإضراب في ١ أيار/مايو ناجحة جدا . وتم اعتقال الكثير من زعمائه وأعضائه في ظل حالة الطوارئ الثانية .

١٠٦ - وقد حدثت زيادة ضخمة في إضرابات عمال الصناعة خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٨٦ . وكانت أيام العمل التي ضاعت في إضرابات عمال الصناعة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ضعف عدد أيام العمل التي ضاعت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ . وقد قدر أن عدد أيام العمل التي ضاعت في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٦ بلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يوم . وكان قطاعا التعدين والصناعات التحويلية أشد القطاعات تأثرا . وكان الاضراب الذي حدث في يوم ١٦ حزيران/يونيه ، وهو يوم سويتو ، أكبر من الإضراب العام الذي حدث في ١ أيار/مايو ، عندما امتنع عن العمل عدد يقدر بـ ١,٥ من ملايين

السود . ووفقا لما ذكره المدير العام لادارة القوى العاملة التابعة للنظام العنصري ، اشترك في هذه الإضرابات عدد من الناس أكبر من أي إضراب سابق وكانت هناك زيادة ملحوظة في عضوية النقابات^(٦) .

٣ - الاعمال الجماهيرية الموحدة التي قام بها الطلاب والكنائس والمنظمات المجتمعية وغيرها

١٠٧- خلال الفترة المستمرة زادت حدة المقاومة الشعبية ضد الفصل العنصري في جميع أنحاء البلد ، وأصبحت أوسع نطاقا وأفضل تنسيقا عن ذي قبل . وتشترك الآن في أعمال المقاومة قطاعات مكانية أوسع . وأنشئت مجموعات مدنية وشبابية وطلابية جديدة لتحسين التعبئة والقيام بالمزيد من الاعمال السياسية . وقد أعرب بقوة عن المعارضة للفصل العنصري في جنازات ضحايا عنف الشرطة وكذلك في الاحتفالات التذكارية ، مع إظهار رموز حركات التحرير الوطني علنا . وقد أدت مقاطعة المدارس والإيجارات والحافلات والمقاطعة التي قام بها المستهلكون لأول مرة إلى إجبار رجال الاعمال البيض والسلطات المحلية على التفاوض مع المجموعات المحلية المناهضة في مناطق المدن الصغيرة . ومع نمو الحملة التي تهدف إلى إحباط نظام الفصل العنصري ، أنشئت هياكل بديلة لإدارة مناطق المدن الصغيرة إدارة شعبية .

١٠٨- وفي بداية شهر آب/أغسطس قوبلت مقاطعة المدارس وغيرها من الاعمال التي قام بها الطلاب السود لمعارضة الفصل العنصري بتدابير أشد عنفا فرضها النظام العنصري . فقد رابط أفراد من الشرطة والجيش في بعض المدارس حيث قام المدرسون بالتدريس تحت تهديد البنادق ، بينما أقيمت الاسوار حول مدارس أخرى . ولم يقبل الطلاب الذين لم يتقدموا بطلباتهم حتى الآن لتسجيلهم من جديد خلال الفترة المتبقية من السنة . كما يشترط أن يحمل الطلاب بطاقات هوية . وأنشأ السكان السود اللجنة المعنية بأزمة التعليم الوطني من أجل زيادة اكتشاف الكفاح ضد "تعليم البانتو" ومن أجل توفير تعليم حقيقي يتوافق مع مطامح الناس .

١٠٩- وقد استمرت الكنيسة في القيام بدور نشط في الحركة المناهضة للفصل العنصري . فقد دعا رئيس الاساقفة المنتخب ديزموند توتو والقس آلن بوياسك والدكتور بايرز نود إلى فرض جزاءات على جنوب افريقيا لإجبارها على إلغاء الفصل العنصري . كما أدانت الكنائس الدور الذي تقوم به القوات العسكرية والشرطة في الإبقاء على الفصل العنصري ، وأيدتها منظمات ديمقراطية للبيض مثل حملة إنهاء التجنيد ،

والوشاح الاسود ، والاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا^(٧) . وعلاوة على ذلك ، عقد زعماء الكنائس ورجال الاعمال البيض في جنوب افريقيا والسياسيون المعارضون فضلا عن زعماء النقابات العمالية والطلاب اجتماعات مع المؤتمر الوطني الإفريقي لمناقشة مستقبل البلد . كما عقد ممثلو مؤتمر الوندويين الإفريقيين لازانيا اجتماعا مع زعماء كنائس جنوب افريقيا في اجتماع مجلس الكنائس العالمي في هاري . وطالب بعض البيض في جنوب افريقيا النظام بالإفراج عن نلسون مانديلا ورفع الحظر عن حركات التحرير الوطني .

جيم - ما تسمى بـ " الإصلاحات "

١١٠- إن ما تسمى بـ " الإصلاحات " التي قام بها النظام العنصري خالية من أي مضمون . بل هي تغييرات تكتيكية ترمي إلى ترسيخ الفصل العنصري . فقد تجاهل النظام العنصري الرأي الدولي الي مفاده أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل يجب اقتلعه كليا .

١١١- وأعلن النظام أن الفصل العنصري يختصر ، وأجرى بعض التغييرات في تشريعات الفصل العنصري . فقام بإلغاء "قوانين تصاريح المرور" السيئة السمعة ، ومراجعة تشريعات العزل المتعلقة ببعض الأماكن العامة ، وأعلن عزمه على إنشاء مجلس وطني استشاري غير منتخب للعمل على تنفيذ حكم دستوري جديد .

١١٢- وقد رفض سكان جنوب افريقيا السود هذه التغييرات لأنها لا تستجيب لأمانيتهم المشروعة . وطالبوا النظام بإلغاء الفصل العنصري وقبول مبدأ أن يكون لكل فرد صوت .

١١٣- وفي ذات الوقت الذي كان النظام يقوم فيه بإجراء هذه التغييرات الشكلية ، كان يعلن أن "مواطني" ما يسمى بـ "الوطن المستقلة" سيلزمهم في المستقبل تصريحا للعمل في جنوب افريقيا ، وهو ما يعتبر من الوجهة العملية "نظام تصاريح مرور" آخر . وعلاوة على ذلك هناك خوف من إمكانية قيام النظام بتحقيق أهداف "قوانين المرور" عن طريق تشريعات أخرى مثل قوانين منع المستقطنات ، وأنظمة الصحة العامة ، وقوانين إزالة الأحياء الفقيرة ، وقانون مناطق الجماعات ، وعدم توفر الإسكان ، و "التحضر المنظم" المزمع .

١١٤- وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ عقد الحزب الوطني الحاكم مؤتمرا اتحاديا . ولم يعط الرئسي بوتا في بيان رئيسي عن السيادة لقاء أمام ذلك المؤتمر أي أمل لحدوث تغيير ملمح في جنوب افريقيا . بل إنه استغل المناسبة في الواقع لتأكيد سيادة الفصل العنصري من جديد .

دال - أعمال العدوان والتخريب والزعة

١١٥- استمر نظام الفصل العنصري في ارتكاب أعمال العدوان والتخريب والزعة ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة . وفي الفترة من تموز/يوليه ١٩٨٥ إلى آب/أغسطس ١٩٨٦ عقد مجلس الأمن ما يزيد على ٣٠ جلسة واتخذ ٧ قرارات بشأن ما تقوم به حكومة جنوب افريقيا من أعمال القمع في جنوب افريقيا وأعمال العدوان والتخريب والزعة في المنطقة . ويعتبر هذا دليلا على خطورة الحالة ، الناجمة عن الفصل العنصري ، الذي هو السبب الجذري للآزمة في الجنوب الأفريقي .

١١٦- وقد شجب مجلس الأمن في القرارين ٥٧٤ (١٩٨٥) المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ و ٥٧٧ (١٩٨٥) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ أعمال العدوان التي قامت بها جنوب افريقيا ضد أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر و كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . ونظر مجلس الأمن في عدوانها على ميناء ناميبيا في أنغولا ، الذي حدث في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، ولكنه أخفق في اتخاذ قرار ، نتيجة للصوتين السلبيين من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة . وكانت أنغولا هدفا لأعمال عدوانية من قبل جنوب افريقيا مرة أخرى في ١٠ آب/أغسطس . وما زال جزء من الأراضي الأنغولية تحت احتلال جنوب افريقيا ، التي تواصل هي والولايات المتحدة تأييد منظمة "يونيتا" المتمردة .

١١٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ تعرضت ليسوتو لقمع من أراضي جنوب افريقيا . وفي كانون الأول/ديسمبر قتل جنود افريقيا ستة من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي المنفيين حديثا وثلاثة من مواطني ليسوتو في هجوم على ماسيرو ، ليسوتو . وفي بداية عام ١٩٨٦ فرض نظام بريتوريا حصارا إقتصاديا كاملا على ليسوتو ، مقيدا حركة المرور المعتادة إلى داخل ذلك البلد ومنه . ويواصل النظام دعمه لما يسمى بجيش تحرير ليسوتو .

١١٨- وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٨٦ قامت جنوب افريقيا بهجمات ضد بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي في آن واحد . وفشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بفرض جزاءات اقتصادية إلزامية على جنوب افريقيا ، نتيجة للصوتين السلبيين للمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

١١٩- وفي حزيران/يونيه أغار جنود جنوب افريقيا على منزل في غابورو ، بوتسوانا ، وقتلوا ثلاثة أشخاص . وفي الشهر ذاته ، قامت فرق القتل التابعة لجنوب افريقيا

باغتيال عضوين من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي واختطفت عضوا آخر في سوازيلند . وفي ١٩ آب/أغسطس أعلنت سلطات الشرطة في سوازيلند في مؤتمر صحفي أن مجموعة عسكرية من جنوب افريقيا قوامها ١٠ أشخاص شنت غارة على بيوت المتعاطفين مع المؤتمر الوطني الافريقي في سوازيلند في عطلة نهاية الاسبوع السابقة .

١٣٠- كما واصلت جنوب افريقيا تقويض اقتصاد موزامبيق ومساندة المتمردين التابعين لما تسمى بـ "حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق" ضد الحكومة الشرعية في البلد . وفي منتصف آب/أغسطس ، قالت سلطات موزامبيق ان جنوب افريقيا تقوم بنقل إمدادات عسكرية جوا إلى المتمردين في موزامبيق لتعطيل أحد الطرق التي تربط زمبابوي ، غير الساحلية ، بالبحر ، وهو ممر بهرا .

١٣١- وفي ٥ آب/أغسطس بدأت بريتوريا في تنفيذ تدابير انتقامية ضد زامبيا وزمبابوي انتقاما للجزاءات التي فرضها الكمنولث . ففرضت ضوابط أكثر صرامة على الحدود وتراخيص للاستيراد وضريبة على جميع السلع التي تعبر جنوب افريقيا ، التي تعتمد كل من زامبيا وزمبابوي على موانئها وسككها الحديدية اعتمادا شديدا في وارداتها وصادراتها وذلك بسبب تخريب جنوب افريقيا للطرق الاخرى . ورغم هذه التدابير ، ظلت زامبيا وزمبابوي على موقفهما المبدئي فيما يتعلق بالجزاءات .

هاء - تعزيز القوة العسكرية والتعاون العسكري

١٣٢- مازال تعزيز القوة العسكرية لجنوب افريقيا وقدرتها النووية فضلا عن تعاونها العسكري والنووي موضع قلق بالغ للمجتمع الدولي . وقد جرى التأكيد من جديد على هذا القلق في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد مؤخرا ، حيث عرضت أدلة تتعلق بالكيفية التي يستخدم بها النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري أجهزته العسكرية الضخمة استخداما متزايدا لقمع المعارضة والتحدي المحليين المتزايدين وارتكاب أعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة .

١٣٣- وتمشيا مع هذا الاعتقاد ازدادت ميزانية النظام للدفاع في عام ١٩٨٧/١٩٨٦ أكثر من ثلاث مرات عن ميزانية عام ١٩٨٥/١٩٨٤ من حيث النسبة المئوية . وبينما ازدادت ميزانية الدفاع لعام ١٩٨٥/١٩٨٦ بواقع ٨,١ في المائة عن أرقام ميزانية عام ١٩٨٥/١٩٨٤ ، تبين ميزانية عام ١٩٨٧/١٩٨٦ زيادة بنسبة ٢٧,٥ في المائة عن أرقام ميزانية عام ١٩٨٥/١٩٨٦ . وتمثل ميزانية الدفاع لهذا العام والبالغة ١٣٣,٣ مليون

راند ١٣,٧ في المائة من الميزانية القومية . وتستأثر مؤسسة تطوير وإنتاج الأسلحة (آرمزكور) في جنوب افريقيا وحدها بمبلغ ٢٤٩ مليون راند بالمقارنة بمبلغ ١٣٦ مليون راند في سنة ١٩٨٥^(٨) .

١٢٤- وأرقام الدفاع هذه لا تتضمن :

(أ) ميزانية الشرطة وقدرها ١٠٧١,٢ مليون راند (٩٥٤,٧ مليون راند في سنة ١٩٨٥) ؛

(ب) المبلغ الذي يُنفق على المباني والممتلكات الدفاعية (ويدخل ضمن حصة وزارة الاشغال العامة) ؛

(ج) المبلغ الذي يُنفق على القوة الإقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية (ويدخل ضمن حصة المالية) ؛

(د) النقد الاجنبي الوارد من بيع الأسلحة في الخارج الذي يوجه بعدئذ إلى نفقات الدفاع ؛

(هـ) نفقات الدفاع والشرطة في "الاطوان" و "الدول المستقلة" ؛

(و) المبلغ المدرج فعلا في حساب الدفاع الخاص^(٨) .

ويشير هذا إلى أن نفقات النظام الحقيقية لأغراض الدفاع تزيد كثيرا عن الأرقام المعلنة (للاطلاع على ميزانية جنوب افريقيا (لعامي ١٩٨٥/١٩٨٦ - ١٩٨٦/١٩٨٧) ، انظر المرفق الثالث) .

١٢٥- وبغية تعزيز هيمنته العسكرية في الجنوب الافريقي وإبطال مفعول الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة يحاول النظام باستماتة أن يعطي الانطباع بأنه حقق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق باحتياجاته من الأسلحة . وعلى سبيل المثال ، زعم النظام أنه استحدث في أثناء النصف الأول من عام ١٩٨٦ وحده أربعة أصناف عسكرية متقدمة ، هي بالتحديد :

(أ) طائرة عمودية مقاتلة من طراز "ألفا - أكس اتش ١" كشف النقيب عندها في آذار/مارس وعرضت في معرض فيدا (FIDA) الدولي للطيران ، الذي أقيم في منتياغو بشيلي في الفترة من ١٠ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٦^(٩) ؛

(ب) "زورق هجوم من طراز مينستر ، وهو زورق هجوم مزود بقذائف ، دشن في نيسان/أبريل^(١٠) ؛

(ج) طائرة بلا طيار من طراز "آيراي" تستخدم لأغراض الاستطلاع والهجوم على السواء^(١١) ؛

(د) نفاثة مقاتلة من طراز "شيتا" أساس تصميمها هو الجيل الثالث من طائرات الميراج الفرنسية^(١٢) .

١٣٦- ومع هذا فإن الشهادات المدلى بها في الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا ، التي عقدت في لندن في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦ ، تدحض هذه المزاعم المتعلقة بالإكتفاء الذاتي ، إذ أن ما يزعم النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري أنه قد استحدثه يستند في أكثر الأحيان إلى تصميمات أتت من بلدان أخرى . وهذا الاستنتاج تؤيده تقارير حديثة عن مشاركة أجنبية في جهود صناعة الأسلحة بجنوب أفريقيا . فعلى سبيل المثال ، تم إنتاج الطائرة العمودية من طراز ألفا - أكس اتش ١ ، مثلها في ذلك مثل النفاثة شيتا ، بتمعاون فرنسي . ووفقا لما ورد في مقال نشر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ في صحيفة "لوكوتيديان دو باري" (Le Quotidien de Paris) ، ذكر أن جنوب أفريقيا تقيم صناعة للطائرات العمودية بتمعاون فرنسي . ويقال إن خمسة من مهندسي مؤسسة "إيروسباسيال" الفرنسية قد ذهبوا إلى جنوب أفريقيا لهذا الغرض في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٨٥^(١٣) .

١٣٧- وقد تلقى النظام أيضا مساعدة من شركة بريطانية في استحداث جهاز لكشف المتفجرات أطلق عليه اسم "بلود هاوند" . ويقال إن هذا الجهاز ذو حساسية شديدة للأبخرة التي تنبعث من المتفجرات التجارية والعسكرية . وقد استحدث هذا الجهاز بدعم من الحكومة البريطانية ويجري الآن تصنيعه في جنوب أفريقيا بالتعاون مع شركة بريطانية تعرف باسم أناليتيكال إنسترومنتس سكيوريتي^(١٤) . وفي الوقت ذاته ، ذكر أن شركة بريطانية أخرى هي شركة بليسي ، قد صدرت إلى جنوب أفريقيا نظاما للدفاع

الجوي العسكري يعرف باسم "رودنت" ، وذكر أن عملية التصدير هذه تمت بمباركة الحكومة البريطانية^(١٥) .

١٢٨- ويقال إن شركة بريطانية أخرى ، هي شركة ميلكوم إليكترونيكس ، قد أعطيت ترخيما من واحدة من أكبر شركات الالكترونيات الدفاعية بجنوب افريقيا ، وهي شركة غرين إيكر إليكترونيكس لتكون واجهة لتسويق معدات الاتصال العسكري التي تنتجها جنوب افريقيا . وكانت وزارة التجارة والصناعة البريطانية على علم بإبرام هذه الصفقة^(١٦) . وبالإضافة إلى هذه التطورات التي تمثل انتهاكا مارخا لحظر الاسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة ذكرت التقارير أن الحكومة البريطانية سمحت بتدريب ضباط جيش جنوب افريقيا في بريطانيا^(١٧) .

١٢٩- وما زالت عمليات تبادل معلومات التخابر بين النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري وغيره من البلدان مدعاة أخرى لقلق شديد لدى المجتمع الدولي . وفي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أنه وفقا لما قاله مسؤولون حكوميون حاليون وسابقون ، قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة معلومات حساسة عن المؤتمر الوطني الإفريقي بما في ذلك معلومات تخابر سياسية وتحذيرات محددة عن هجمات يمتزم المفاوضين شنها . وقد أذيعت الاتهامات ذاتها بواسطة شبكة تليفزيون سي.بي.إس في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٦^(١٨) . وقبل إن كونغرس الولايات المتحدة يحقق في هذه التقارير بغية إدراج هذا التعاون ضمن مجموعة الجزاءات التي يدرسها الكونغرس حاليا .

١٣٠- وقد جرت مناقشة مكثفة للمساعدة الأجنبية المقدمة إلى الجهاز العسكري بجنوب افريقيا في الحلقة الدرامية الدولية المعنية بالخطر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الاسلحة إلى جنوب افريقيا ، التي عقدت مؤخرا . واعتمدت الحلقة الدرامية إعلانا طلب ، في جملة أمور ، من جميع الدول أن تنهي التعاون العسكري مع جنوب افريقيا بجميع أشكاله ، بما في ذلك تبادل الملحقين العسكريين ، وإجراء المناورات المشتركة ، وتبادل لمعلومات التخابر العسكرية ، والاشتراك في المؤتمرات المتعلقة بالمسائل العسكرية المعقودة في جنوب افريقيا وإلحاق مواطني جنوب إفريقيا بأكاديمياتها العسكرية والتقنية ، فضلا عن إنهاء أية عمليات تبادل عسكرية مع جنوب افريقيا^(١٩) . وقد أيد المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا المنصية هذا الاعلان .

واو - التعاون الاقتصادي

١- لمحة عامة

١٣١- في الوقت الذي بدا فيه أن الانتكاس الاقتصادي الشديد الذي كانت جنوب افريقيا تعانيه خلال عام ١٩٨٤ قد ثبت عند مستوى معين في أثناء الربع الاول من سنة ١٩٨٥ ، أدى إلى التدهور الذي أصاب المناخ السياسي للبلد إلى بدء دورة جديدة من الهبوط الاقتصادي في منتصف سنة ١٩٨٥ .

١٣٢- ويمكن أن تعزى هذه الدورة الجديدة من الهبوط في أداء البلد الاقتصادي إلى عدة عوامل ، وإن كان العامل الرئيسي من بينها هو تزايد التحدي والتمرد من جانب حركة نقابات العمال السود المتنامية وعدم قدرة النظام الحاكم على احتواء المعارضة الشابتة الحاسمة ضد جميع مؤسسات دولية وجهازه القومي ، وهو ما يدل عليه قرارها اللجوء إلى فرض حالة الطوارئ مرتين في غضون سنة واحدة .

١٣٣- وقد أدى فرض حالة الطوارئ ، في منتصف عام ١٩٨٥ ثم في منتصف عام ١٩٨٦ ، إلى فقدان الثقة الدولية في اقتصاد جنوب افريقيا ، وازدياد حدة الحملة الدولية الرامية إلى فرض جزاءات شاملة وإلزامية على النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري .

١٣٤- وأدى فقدان الثقة في الاقتصاد ، المقترن بزيادة الضغط الجماهيري في البلدان التي كانت شركاتها عبر الوطنية تدعم النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري ، إلى تفجير أسوأ أزمة مالية على الإطلاق عانى منها النظام منذ إنشائه في عام ١٩٤٨ .

١٣٥- وبسبب هذا الضغط الجماهيري الدولي وحالة البلبلة السياسية في جنوب افريقيا ذاتها ، في منتصف سنة ١٩٨٥ ، قررت المصارف الدولية الرئيسية التي كانت تقدم الائتمان إلى النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري ألا تجدد ائتماناتها القصيرة الاجل له . وأدى هذا القرار إلى أشد انخفاض في قيمة الراند ، ودفع النظام إلى إعلان وقف خدمة ديونه .

١٣٦- بل وقبل أن يحدث ذلك ، كانت تلوح في الأفق نُذر توحى بأن النظام المالي للبلد يتعرض لضغط شديد وأنه مهدد بالانهيار . فعلى سبيل المثال ، باع الأجانب في

أيار/مايو ١٩٨٥ سندات مالية جنوب افريقية قيمتها ٤٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة ، وبيعت سندات مالية أخرى قيمتها ٧٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في شهر تموز/يوليه من السنة ذاتها . وتذهب التقديرات إلى أن هذا الهروب الحديث لرأس المال الذي يعتبر أكبر عملية من نوعها منذ بداية عهد الفصل العنصري يشمل مبلغاً يتراوح بين بليونين وثلاثة بلايين من دولارات الولايات المتحدة^(٢٠) .

١٣٧- ومع التسليم بأن التقديرات المتعلقة بهروب رأس المال تختلف اختلافاً هائلاً لأن أيّاً من هذين الرقمين لا يشمل احتمال تهريب الماس إلى الخارج ، أضاف السيد جـراردي دي كوك محافظ مصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا أن المبالغ التي خرجت من جنوب افريقيا في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وتموز/يوليه ١٩٨٥ تزيد على المبالغ التي دخلتها بمبلغ ٥,٦ بلايين راند^(٢٠) .

١٣٨- وكانت لهروب رأس المال آثاره على الاقتصاد ، وكان من بين هذه الآثار الانخفاض الكبير في احتياطات جنوب افريقيا من النقد الأجنبي وارتفاع معدل التضخم . ولكي يكبح النظام هروب رأس المال ويجتنب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بحلول شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٨٥ ، فقد خفض تدريجياً سعر الفائدة الاساسي من رقمه القياسي البالغ ٢٥ في المائة إلى ١٥,٥ في المائة ، وإن كانت نتائج هذه الاستراتيجية لم تضح بعد .

٢ - التجارة

١٣٩- ازدادت صادرات جنوب افريقيا إلى أوروبا الغربية من ٦,٥٧ بليون راند في عام ١٩٨٤ إلى ٩,٢١ بليون راند في سنة ١٩٨٥ . وازدادت الواردات فبلغت قيمتها ١٠,٨٧ بليون راند بعد أن كانت ٩,٦٨ بليون راند . واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية بعد أوروبا الغربية فبلغ مجموع صادرات جنوب افريقيا إليها ٣,٥ بليون راند في سنة ١٩٨٥ ، بزيادة قدرها ١,٠٤ بليون راند عما كانت عليه في سنة ١٩٨٤ . وبلغ مجموع الواردات من الولايات المتحدة ٣,٨٦ بليون راند ، بزيادة قدرها ٣٦ مليون راند عما كان عليه الحال في سنة ١٩٨٤^(٢١) . واستمرت تجارة جنوب افريقيا مع جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، بينما ازدادت تجارتها مع اسرائيل .

١٤٠- وبالرغم من وجود فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، تناقص الناتج المحلي الإجمالي في أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٨٦ بنسبة ٢ في المائة

بالمقارنة بزيادة نسبتها ٣,٥ في المائة في أثناء الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٨٥ . وفي أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٨٦ كان هناك فائض في ميزان المدفوعات قدره ١,٨ بليون راند ، بينما كان الفائض في أثناء الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٨٥ يبلغ ١١,٩ بليون راند .

١٤١- وأثناء الأشهر الخمسة الأولى من سنة ١٩٨٦ بلغ مجموع الواردات ١٠,٨٤ بليون راند ، وبلغ مجموع الصادرات ١٥,٧٦ بليون راند ، بزيادة قدرها ٤,٣٣ بليون راند عما كانت عليه في الفترة ذاتها في سنة ١٩٨٥^(٢٣) . (وللاطلاع على ميزان مدفوعات جنوب افريقيا في سنة ١٩٨٥ ، انظر المرفق الخامس) .

٣ - المعادن والفلزات

١٤٢- يظل الذهب ، بالرغم من التقلبات في أسعاره ، أهم بند تصدير في جنوب افريقيا . ففي عام ١٩٨٥ ، كان يمثل ٧٥ في المائة من إجمالي الصادرات . بيد أن صادرات الذهب ، حتى بمعدلات مرتفعة جدا ، لن تستطيع تسديد تكلفة جميع واردات جنوب افريقيا . ولذلك سيستمر النظام في الاعتماد على التمويل الدولي .

١٤٣- وإضافة الى الذهب يعد البلاتين من المعادن الأخرى التي أخذت أسعارها في الصعود في الشهور الأخيرة . فنتيجة للمخاوف من احتمال انقطاع امدادات البلاتين من جنوب افريقيا بسبب زيادة الشكوك السياسية في ذلك البلد ، أخذت أسعار البلاتين في الارتفاع مما رفع بدوره أسعار الذهب . ووفقا لما ذكره بعض المحللين ، يعمد المستثمرون الى الشراء خوفا من احتمال قيام جنوب افريقيا ، التي ثورد ٨٥ في المائة من بلاتين العالم الغربي ، بتقييد صادراتها كرد فعل لاية جزاءات اقتصادية قاسية قد تفرضها عليها البلدان الغربية^(٢٣) .

١٤٤- وفيما يتعلق بمصدرين رئيسيين آخرين لايرادات التصدير في جنوب افريقيا ، وهما الفحم وخام الحديد ، فان مستقبلهما بوصفهما من الصادرات الرئيسية المدة للدخل يبدو غير مؤكد . وبالرغم من ان اداءهما في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ كان جيدا جدا ، فقد أشرت التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا في اسقاطات التصدير الخاصة بهما على المدينين المتوسط والطويل . وهناك ، في حالة الفحم ، على سبيل المثال ، اتجاه داخل الاتحاد الأوروبي اكبر المشترين لفحم جنوب افريقيا ، الى تقليص واردات الفحم من جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية قرر البرلمان الدانمركي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ان توقف الدانمرك استيراد الفحم من جنوب افريقيا بحلول نهاية عام ١٩٨٦ .

٤ - الاستثمارات والقروض الأجنبية

١٤٥ - تمثل الاستثمارات الأجنبية ، في جنوب افريقيا نحو ١٠ في المائة من جميع الاستثمارات البالغ مجموعها ٤٢ بليون راند . وتمثل اكثر من ٤٠ في المائة منها استثمارات بريطانية وشركات بريطانية يبلغ عددها ١٤٠٠ شركة . وتبلغ الاستثمارات البريطانية في جنوب افريقيا نحو ١٠ في المائة من جميع الاستثمارات البريطانية المباشرة فيما وراء البحار . وتعتبر جمهورية المانيا الاتحادية ثاني اكبر مستثمر حيث تمثل ٢٠ في المائة من الاستثمارات الأجنبية ولها ٢٥٠ شركة هناك . وكانت الولايات المتحدة هي الثالثة حيث تمثل ١٧ في المائة ولها ٢٧٥ شركة هناك . وعلاوة على ذلك هناك حوالي ١٠٠ من اكبر شركات الولايات المتحدة تملك شركات فرعية او تابعة في جنوب افريقيا . وهناك ، بالإضافة الى ذلك ، نحو ٦ ٠٠٠ شركة أمريكية تربطها بجنوب افريقيا صلات تجارية (٢٤) .

١٤٦ - بيد ان التقارير تفيد ان ربحية الاستثمارات في جنوب افريقيا انخفضت من ٣١ في المائة بعد الضرائب في عام ١٩٨٠ الى ٧ في المائة في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ والسبب خسارة بلغت ٩ في المائة في عام ١٩٨٥ (٢٥) .

١٤٧ - ومن التطورات الهامة الأخرى التي حدثت في عام ١٩٨٥ قرار مصارف الولايات المتحدة بعدم تجديد ائتماناتها قصيرة الاجل لجنوب افريقيا التي تبلغ قيمتها نحو ١٤ بليون دولار (٢٦) . وكانت المصارف البريطانية هي اكبر الدائنين بقروضها البالغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار ، ومصارف الولايات المتحدة بقروضها البالغ قيمتها ٤٥٠ مليون دولار ، ومجموعة مصارف من جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وسويسرا بقروض قصيرة الاجل تبلغ قيمتها ٤ بلايين دولار للقطاعين الخاص والعام في جنوب افريقيا (٢٧) . كما رفضت المصارف البريطانية ، محتذية حذو مصارف الولايات المتحدة ، تجديد ائتماناتها قصيرة الاجل لجنوب افريقيا . ونتيجة لذلك تبعثها مصارف اوروبية أخرى . وذكرت التقارير ان قرار عدم تجديد الائتمانات القصيرة الاجل كان نتيجة اتخاذ مصرف تشيس مانهاتان قرارا بأنه لم يعد يعتبر الظروف الاقتصادية او الظروف الأخرى في جنوب افريقيا على قدر من الاستقرار يكفي لاستمراره في تقديم ائتمانات لها .

١٤٨ - وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ اختار النظام السيد فرتيس لويتفيلر - الذي كان في السابق رئيسا لمصرف سويسرا المركزي ورئيسا لمجلس ادارة شركة براون ، بوفيري وشركاهما ، وهي شركة سويسرية لصناعة الأدوات - وسيطا بين جنوب افريقيا والمصارف الدولية .

١٤٩ - وفي شهرى تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ اجتمعت حكومة جنوب افريقيا بممثلي ٣٠ مصرفا من المصارف الكبرى . وحاولت التفاوض لاعادة جدولة جميع المدفوعات قصيرة الاجل على خمس سنوات والبدء في سداد رأس المال في عام ١٩٩٠ . وقد استمرت المفاوضات الى وقت متأخر من شهر اذار/مارس ١٩٨٦ .

١٥٠ - وطالبت المصارف نظام جنوب افريقيا بمبدئيا بادخال تغييرات سياسية قبل ان تنظر في أي اتفاق يتعلق بالديون . بيد ان جنوب افريقيا ودائنيها من المصارف توصلوا في اذار/مارس الى اتفاق بشأن مجموعة متكاملة من أسس اعادة التمويل وضعها السيد لويتفيلر لتمديد موعد سداد الديون القصيرة الاجل البالغة ١٤ بليون دولار والتي كانت مستحقة السداد في نهاية عام ١٩٨٥ . ويتعين ، وفقا للخطة المتفق عليها ان تسدد جنوب افريقيا ٥ في المائة من دينها الخارجي البالغ ٨٦ بليون دولار المستحق السداد في نهاية اذار /مارس ١٩٨٦ . ويوافق هذا التاريخ أيضا نهاية فترة تأجيل السداد التي أخذ بها في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ وأعيد تمديدتها الى نهاية اذار/مارس ١٩٨٦ . وعلاوة على ذلك فان مواعيد استحقاق الديون التي جمدت في ايلول/سبتمبر والتي كان بعضها مستحقا في اذار/مارس ١٩٨٧ قد مددت الى حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وسيجرى استعراض مؤقت في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ شريطة ان يظهر ميزان مدفوعات جنوب افريقيا تحسبا بحلول هذا التاريخ . وقد خرج من جنوب افريقيا ما يتراوح بين ٣ و ٤ بلايين راند أثناء الازمة المالية التي بدأت في منتصف عام ١٩٨٥ بالمقارنة بمبلغ ٢٣٤ مليون راند خلال الربع الاول من عام ١٩٨٦ (٢٨) .

١٥١ - وفي أعقاب اتفاقية الدين ، أعلن مصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا في اذار/مارس انه بادل "كمية لم يغمح عنها" من الذهب كضمان للنقد الاجنبي اللازم للوفاء بأقساط سداد الدين الاجنبي البالغة ٤٣٠ مليون دولار والمستحقة الدفع في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ (٢٩) .

٥ - التدابير الدولية لمناهضة التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا

لمحة عامة

١٥٢ - نتيجة لزيادة ما يمارسه النظام الحاكم القائم على الفصل العنصرى من وحشية وقهر ضد معارضيه فقد معد المجتمع الدولي حملته لفرض جزاءات شاملة والزامية على ذلك النظام ، بحيث اتخذت عدة حكومات تدابير عقابية ضده خلال الفترة المستعرضة .

(للاطلاع على التدابير التي اتخذتها شتى الحكومات ، انظر تقرير الامين العام
A/41/506 .

بلدان الشمال الاوروبي

١٥٣ - اتخذت حكومات بلدان الشمال الاوروبي ، بوصفها مجموعة من البلدان الغربية ، عددا من اشد التدابير ضد النظام الحاكم القائم على الفصل العنصرى . ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ نفذ قانون جديد في فنلندا يدمج جميع الروابط بين فنلندا وجنوب افريقيا بعدم الشرعية . وفي الشهر ذاته اتخذت الحكومة النرويجية تدابير تمنع استيراد فواكه وخضروات جنوب افريقيا الطازجة والمجهزة وتلزم مالكي السفن بابلاغ الحكومة بجميع الرحلات التي تقوم بها ناقلات النفط النرويجية الى موانئ جنوب افريقيا . واعتمدت الحكومة الدانمركية ، في نفس الوقت تدابير عقابية جديدة ضد جنوب افريقيا بدأ سريانها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

١٥٤ - وفي رسالة موجهة الى الامين العام ابلغ الممثل الدائم للدانمرك لدى الامم المتحدة الامين العام بأن وزراء خارجية بلدان الشمال الاوروبي اتفقوا ، في اجتماعهم الذى عقد في كوبنهاغن يومي ١٣ و ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٦ على ان تضاعف بلدانهم جهودها للقضاء على نظام الفصل العنصرى . كما اتفقوا ، علاوة على ذلك ، على بذل قصاراهم لاقتناع مجلس الامن بفرض جزاءات فعالة على النظام الحاكم في جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصرى ، ولاقتناع البلدان الاخرى بممارسة ضغوط دولية فعالة على ذلك النظام . وأصدر الوزراء أيضا تعليمات الى الفريق العامل لبلدان الشمال الاوروبي المعني بجنوب افريقيا للنظر في مسألة اتخاذ بلدان الشمال الاوروبي تدابير أخرى ضد جنوب افريقيا بما في ذلك القيام بمقاطعة تجارية موحدة تفرضها هذه البلدان على جنوب افريقيا (للاطلاع على التفاصيل انظر A/40/784) .

الكومنولث

١٥٥ - أنشأ مؤتمر قمة الكومنولث الذى عقد في نامو بجزر البهاما في تشرين الاول/اكتوبر من عام ١٩٨٥ فريقا من تسعة أعضاء كلفه بمهمة دراسة الحالة في جنوب افريقيا بغية تشجيع قيام عملية تفاوضية بين النظام ومعارضيه . وشكل هذا الفريق الذى سمي "فريق الشخصيات البارزة" من رئيس وزراء استراليا السابق مالكوم فريزر ، والسيدة نيتا بارو من بربادوس ، ورئيس المجلس العالمى للكنائس ، وكبير الاساقفة ادوارد مكنوت ، رئيس اساقفة الكنيسة الانجيلية في كندا ، والسيد سارداد سواران سنغ ، الوزير السابق بالحكومة الهندية ، والجنرال اولوسيفون اوباسانجو ، رئيس دولة نيجيريا السابق ، واللورد باربر من المملكة المتحدة ، والسيد جون مامليسيلا ، الوزير السابق في حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة .

١٥٦ - وفي اذار/مارس وايار/مايو ١٩٨٦ زار الفريق جنوب افريقيا حيث عقد اجتماعات مع مسؤولي النظام والزعماء السود فيما بينهم نيلسون مانديلا^(٣٠) . واقتراح إجراء مفاوضات بين النظام والزعماء السود بعد الافراج عن السيد مانديلا وغيره من الزعماء السياسيين ، والفناء الحظر المفروض على حركات التحرير ، التي تقوم بوقف أعمال العنف أثناء المفاوضات .

١٥٧ - وبينما كان الفريق يجرى مشاورات في جنوب افريقيا هاجمت قوات جنوب افريقيا في ١٩ ايار/مايو بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي بزعم تدمير معازل المؤتمر الوطني الافريقي . ونتيجة لذلك ، قطع الفريق مشاوراته وغادر جنوب افريقيا فوراً . وقد خلى الفريق في تقريره الذي نشره في حزيران/يونيه الى أمور ، في جملتها انه "ليست هناك في الوقت الحاضر نية حقيقية من جانب حكومة جنوب افريقيا لازالة الفصل العنصري" . وأوصى الفريق بفرض جزاءات على جنوب افريقيا^(٣١) .

١٥٨ - وفي اجتماع قمة مصغر عقد في لندن في آب/اغسطس ١٩٨٦ اعتمد الكومنولث ، باستثناء المملكة المتحدة وحدها ، عددا من التدابير ضد جنوب افريقيا ، رهنا بموافقة اعضاء الكومنولث الآخرين . وقالت الحكومة البريطانية أساسا أنها سوف تبت في موضوع الجزاءات فيما بعد في ضوء القرار المتوقع اتخاذه من قبل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بشأن هذا الموضوع . واعربت مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا مرارا عن معارضتها لفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، بل ووصفت الجزاءات بأنها "غير أخلاقية" .

الاتحاد الاقتصادي الاوروبي

١٥٩ - اعتمد الاجتماع الوزاري للبلدان العشرة واسبانيا والبرتغال بشأن التعاون السياسي ، الذي عقد في لكسمبرغ في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، بياناً عن الحالة في جنوب افريقيا تضمن تدابير تقييدية ضد النظام الحاكم في جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري . وأبنت حكومة المملكة المتحدة تحفظات على هذه التدابير ثم اختارت ان تفسرها اخذ تفسير ممكن حتى تقلل من تأثيرها . وأعقبت هذا الاجتماع اجتماعات أخرى ، وببنت حكومة المملكة المتحدة مع حكومتي جمهورية المانيا الاتحادية والبرتغال تحفظاتها على فرض تدابير عقابية فعالة على جنوب افريقيا . وتشير حكومة المملكة المتحدة الآن ازاء المطالب المتزايدة داخل الكومنولث ، الى انها ستكون على استعداد لاجراء مزيد من التنسيق بالنسبة لفرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا وذلك أثناء الاجتماع الوزاري للاتحاد الاوروبي المقرر عقده قريباً .

الولايات المتحدة

١٦٠ - على الرغم من ان حكومة الولايات المتحدة عازمة عن اتخاذ أى اجراء حاسم ضد النظام الحاكم في جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصرى ، فان هناك ضغطا متزايدا من جانب مجلس الشيوخ ومجلس النواب في كونغرس الولايات المتحدة وبوجه خاص من جانب الجمهور في الولايات المتحدة . لكي تعيد الحكومة النظر في سياستها تجاه ذلك النظام .

١٦١ - وفي حين أن كلا مجلسي الكونغرس يركزان حملتهما ضد الفصل العنصرى حول فرض جزاءات اقتصادية ، فان الجمهور في الولايات المتحدة ، فضلا عن إظهاره التأييد لتلك التدابير ، يركز اهتمامه على حملة سحب الاستثمارات ، التي أخذت تكتسب قوة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

١٦٢ - وقد حققت حملة سحب الاستثمارات بالفعل فارقا هاما في التدابير التي تتخذها الولايات المتحدة ضد الفصل العنصرى . فقد قام عدد غير قليل من الولايات والمدن والجامعات بسحب ممتلكاته الاستثمارية من الشركات التي تمارس أعمالا تجارية في جنوب افريقيا أو معها وهناك الآن ما لا يقل عن ١٩ ولاية و ٦٨ مدينة و ١١٩ جامعة أقرت تدابير ملزمة تقيد استثمار الاموال العامة في الشركات التي لديها استثمارات في جنوب افريقيا و/أو شراء صلع من تلك الشركات (٣٣) .

١٦٣ - وكان أكبر إجراء اتخذ في الولايات المتحدة في مجال سحب الاستثمارات تشريع أقره مجلس شيوخ كاليفورنيا في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٦ يلزم صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الجامعات بالولاية ببيع ما تزيد قيمته على ١١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة من السندات المالية المتعلقة بالشركات التي تمارس أعمالا تجارية مع جنوب افريقيا . وذلك الاجراء الذى اتخذ في كاليفورنيا يتجاوز بنسبة تزيد على ثلاثة اامثال قيمة السندات المالية البالغة ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة التي قررت نيوجرسي أن تبيعها في اطار ما كان يمثل أكبر إجراء لسحب الاستثمار اتخذ حتى الآن . ومن المتوقع أن يزيد هذا الاجراء النداءات الداعية الى اتخاذ اجراء مماثل في الولايات الاخرى وأن يضاعف الضغط من أجل فرض جزاءات اتحادية على جنوب افريقيا (٣٣) .

١٦٤ - وفي أول خطوة من نوعها تتخذها أبرشية كاثوليكية رومية في الولايات المتحدة ، أعلنت الابرشية الرئيسية في بلتيمور في ٢٧ آب/اغسطس أنها ستسحب جميع ممتلكاتها الاستثمارية في الشركات التي تمارس أعمالا تجارية مع جنوب افريقيا . أما

أقوى اجراء كانت ابرشية كاثوليكية قد اتخذته قبل ذلك في مجال سحب الاستثمارات فهو ما أعلنته الابرشية الرئيسية في ميلووكي من أنها ستسحب ممتلكاتها الاستثمارية من الشركات التي لم تتقيد في جنوب افريقيا بما يسمى بمبادئ سوليفان (٣٣) .

١٦٥ - وقد كان للمنظمات الطلابية وغيرها من المنظمات غير الحكومية أكبر الفضل في جعل حملة سحب الاستثمارات تحتل مركز المدارة . ففي تموز/يوليه ، بعث رؤساء ٩٥ كلية برسالة الى جميع أعضاء كونغرس الولايات المتحدة يحثونهم فيها على فرض جزاءات قوية على جنوب افريقيا .

١٦٦ - وكما ذكر سابقا فان كلا مجلسي الكونغرس يسميان جاهدين الى فرض جزاءات اقتصادية أشد على النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري . فقد وافق مجلس النواب في حزيران/يونيه ١٩٨٦ على تشريع يقضي بفرض مقاطعة تجارية شاملة على جنوب افريقيا ويلزم شركات الولايات المتحدة بسحب استثماراتها (٣٤) . وأقر مجلس الشيوخ فيما بعد مشروع قانون أقل شدة من ذلك الى حد ما . ومن المتوقع أن تقوم لجنة برلمانية في وقت لاحق من هذا العام بإزالة الاختلافات بين هذين الموقفين ومن تشريع بشأن فرض مزيد من الجزاءات على جنوب افريقيا ، وذلك على الرغم من المعارضة القوية التي تبديها حكومة الولايات المتحدة .

المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات والجماعات

١٦٧ - كشفت المنظمات غير الحكومية ، وبوجه خاص الحركات المناهضة للفصل العنصري وجماعات التضامن ، أنشطتها في مجال مناصرة الكفاح التحرري في جنوب افريقيا . وقد أدى تدهور الحالة الناجم عن سياسة القمع التي ينتهجها النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري الى زيادة وعي الجمهور بالحالة في جنوب افريقيا .

١٦٨ - وقد جاء تصاعد التدابير المتخذة في البلدان الغربية نتيجة للأعمال التي اضطلعت بها المنظمات المناهضة للفصل العنصري والجماعات الطلابية ونقابات العمال والمنظمات النسائية والكنائس وغيرها من المؤسسات الدينية فضلا عن الافراد المعنيين بالحالة في جنوب افريقيا .

١٦٩ - وقد ساعدت الجماعات المناهضة للفصل العنصري في امريكا الشمالية واوروبا الغربية في كشف ما يمارس من انتهاك لحظر الأسلحة . وأسهمت في توسيع نطاق حملة المقاطعة من جانب المستهلكين ووقف استيراد السلع من جنوب افريقيا ، وتصدرت حملة

سحب الاستثمارات في الجامعات والمؤسسات العامة ، وساعدت في تعزيز المقاطعة الثقافية والرياضية وذلك بالتأثير على الرياضيين والمسؤولين في مجال الألعاب الرياضية والفنانين والعاملين في حقل الترفيه حتى لا يشتركوا في المبادلات الرياضية او الثقافية مع جنوب افريقيا وحتى يتعهد من كان يتعاون منهم مع جنوب افريقيا بالافعل ذلك مستقبلا .

١٧٠ - والمقاطعة التي فرضت على شركة "ثل" للنفط في الولايات المتحدة هي مثال واحد لحالة تعاونت فيها المنظمات المناهضة للفصل العنصري والنقابات العمالية والجماعات الطلابية تعاوننا نشطا لتكفل تعريض شركة ثل للنفط لضغط شديد يجعلها تعيد النظر في علاقتها بالنظام الحاكم في جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري .

١٧١ - أما الاعمال التي اضطلعت بها الجماعات المناهضة للفصل العنصري في اجتماعات حاملي أسهم المصارف والمؤسسات المالية والشركات الأخرى بهدف التوصل الى وقف تقديم القروض الى جنوب افريقيا ووقف الاستثمارات فيها فهي تمثل بداية طيبة في مجال الجهود الرامية الى إنهاء القروض المقدمة الى جنوب افريقيا وإنهاء الاستثمار فيها . وعلى الرغم من هذه الانجازات ، فإنه يلزم القيام بقدر كبير من العمل في السنوات المقبلة .

١٧٢ - والنظام والمتعاونون معه مدركون لاتساع نطاق الحملة الرامية الى عزل جنوب افريقيا وسيبتكرون من الأساليب ما يحاولون به الروغان من التدابير المتخذة بالفعل . ومن الضروري اتخاذ مزيد من التدابير التي تكفل تعزيز الحملة الرامية الى فرض جزاءات على جنوب افريقيا والى عزلها .

زاي - الاتصالات الرياضية

١٧٣ - ان الحالة المتدهورة والقمع المستمر في جنوب افريقيا قد حدى بكثير من الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الرياضية الى تكثيف العمل المناهض للألعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري . وجنوب افريقيا ليست عضوا الا في عدد ضئيل جدا من المنظمات الرياضية الدولية المرتبطة باللجنة الاولمبية الدولية .

١٧٤ - ومن التطورات الهامة التي حدثت خلال الفترة المستعرضة انسحاب أكثر من ٣٠ بلدا من بلدان الكمنولث من مباريات الكمنولث الرياضية ، التي أقيمت في أدنبره

بالمملكة المتحدة في الفترة من ٢٤ تموز/يوليه الى ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ . وقد كان انسحاب تلك البلدان احتجاجا على رفض الحكومة البريطانية فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا وفقا لما أوصى به فريق الشخصيات البارزة .

١٧٥ - وقد استمرت بعض الاتصالات وبخاصة في مجالي الكريكت وكرة الرغبي . وهناك تقدير يتسم بالتحفظ يشير الى أن جولات الكريكت وكرة الرغبي تكلف جنوب افريقيا ملايين الراندات . وقد تبرع القائمون على رعاية تلك الجولات بمبالغ كبيرة وجاء معظم الجزء المتبقي من حقوق التلفزيون . وما يقرب من ٩٠ في المائة من أموال رعاية تلك الجولات يمكن أن يردده النظام في شكل تنزيلات ضريبية . ولما كان التلفزيون في جنوب افريقيا مملوكا للدولة ، فإنه يمكن القول بأن ما يجاوز ٧٥ في المائة من التمويل للجولات كان مصدره أموال النظام نفسه .

١٧٦ - وتواصل اللجنة الخاصة نشر تفاصيل الاتصالات الرياضية الدولية لجنوب افريقيا في سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا الذي تصدره اللجنة الخاصة مرتين كل سنة وفي قائمة موحدة بهذه الاتصالات .

حاء - التعاون الثقافي

١٧٧ - على الرغم من أن السنة الماضية قد شهدت انخفاضا كبيرا في عدد من قاموا بزيارة جنوب افريقيا من الأشخاص البارزين في مجالي فنون الترفيه والتمثيل وغيرهما ، فإن بعض الموسيقيين ، ولاسيما الموسيقيين الكلاسيكيين ، قاموا بزيارة جنوب افريقيا خلال تلك الفترة . ففي كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٦ ، على سبيل المثال ، قام عدد من عازفي البيانو والمفنين الدوليين من اسرائيل وايطاليا والبرازيل وبورتوريكو وجمهورية ألمانيا الاتحادية وشيلي وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بالاشتراك في المسابقة الموسيقية الدولية والمسابقة الدولية الثالثة للمعزف المتفوق على البيانو اللتين أقيمتا في بريتوريا^(٣٥) .

١٧٨ - والبلدان الأخرى التي عرف أن مواطنين منها قد شاركوا في أحداث موسيقية (مسرحية) في جنوب افريقيا هي اسبانيا وأستراليا والمملكة المتحدة (ويلز) واليابان^(٣٦) . وعلى الرغم من أن الجماعات المناهضة للفصل العنصري الموجودة بالخارج ركزت اهتمامها على منع الفنانين الأجانب من زيارة جنوب افريقيا ، فإن هناك عددا متزايدا من فناني جنوب افريقيا يفزون البلدان الغربية .

رابعاً - الامتتاجات والتوصيات

ألف - الامتتاجات

١ - الحالة في جنوب افريقيا

١٧٩- شهدت الحالة في جنوب افريقيا ، خلال العام الماضي حملة لا نظير لها من الارهاب وإبادة الجنس الفعلية ضد النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري ضد السكان السود . ورغم تصعيد العنف المتعلق بالفصل العنصري ، فقد زادت مقاومة الشعب المقهور واشتدت حدتها . وأدى ذلك الى تفاقم الازمة التي يعانيها النظام .

١٨٠- وعهد نظام الحكم القائم في بريتوريا الى فرض تدابير الطوارئ مرتين ، مانحاً لقوات أمنه سلطات شاملة في محاولة لاخماد الكفاح من أجل الحرية .

١٨١- كما زاد تسليح جهاز القمع التابع للدولة وتعرض السكان الاصليون في مناطق المدن الصغيرة ، الذين يشكلون غالبية السكان فيها ، بصورة أكثر وحشية من صور تطبيق حالة الطوارئ ، حيث لم يرق الجنود باحتلال مدن السود وتسيير دورياتهم فيها وحسب ، بل تم أيضاً وزع الجنود في المدارس التي اقيمت حولها في الآونة الاخيرة أسوار من الاسلاك . واحتجز الآلاف من مناهضي الفصل العنصري . وأطلق الرصاص على الكشيريين في الشوارع ، بمن فيهم الرضع والاطفال أيضاً ، أو عذبوا أو حوكموا أو قيدت حركتهم أو إضطهدوا بغير ذلك من الصور .

١٨٢- واستخدمت فرق القتل كما استخدم مستأجرون لأغراض الاغتيال سرا وإشغال الحرائق من أجل إرهاب الناس والقضاء على مناهضي الفصل العنصري . وتمشيا مع سياسة "فرّق تسد" تستخدم السلطة المنصرية عناصر أمنية غير رسمية تعمل تحت رعاية النظام الحاكم لضرب شعب جنوب افريقيا المناضل ، واشاعت أن ذلك مرده الى "العنف فيما بين السود" وهدفها من وراء هذا هو اعطاء انطباع خاطئ بوجود انقسامات جديدة فيما بين السود لأسباب إثنية أو غير ذلك من الاسباب .

١٨٣- وخلافا للبيانات المنمقة التي يصدرها نظام بريتوريا ، فإن الازمة الاقتصادية في جنوب افريقيا مستمرة في الاشتداد ، وما ركود الصناعة ، وزيادة الديون الخارجية وحدة التضخم وانخفاض قيمة الراند وتراكم العجز في الميزانية وهروب رؤوس الاموال إلا مظاهر لاشتداد الازمة .

١٨٤- واللجنة الخاصة ، اذ تدرك الازمة المتفاقمة التي يعانيها اقتصاد الفصل العنصري ، ما زالت قلقة للغاية ازاء استمرار تواطؤ بعض الدول الكبرى والشركات عبر الوطنية مع جنوب افريقيا في استغلال موارد طبيعية للبلد ، مثل الذهب والاورانيوم والماس . وهذا الاستغلال ، الذي يشكل انتهاكا لقرارات الامم المتحدة بشأن مقاطعة جنوب افريقيا ، قد أدى الى ابطاء تفاقم الازمة الشديدة التي يعاني منها اقتصاد جنوب افريقيا والى إعاقه كفاح الشعب المقهور من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا .

١٨٥- واستمر النظام العنصري في ارتكاب العديد من أعمال العدوان والتخريب والزعزعة والارهاب ضد دول افريقية مستقلة . فقد أخذ يحرض ويؤيد الجماعات التخريبية التي تمارس الإرهاب في تلك الدول . وتشكل أعمال العدوان على بوتسوانا وزمبابوي وزامبيا وأنغولا تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، وهي أعمال تبرز الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير دولية حازمة وعاجلة من أجل القضاء على الفصل العنصري بسرعة .

١٨٦- ولقد انتشرت المقاومة في أرجاء البلد كافة وأصبحت أكثر تمهيدا وأفضل تنظيما .

١٨٧- وظهرت القوة المتزايدة للنقابات العمالية بصورة عملية في الاضراب العام الذي حدث في ١٦ حزيران/يونيه وفي الدور البارز الذي لعبه مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا وغيره من المنظمات الديمقراطية .

١٨٨- ولم يظهر أثر المقاومة في المواجهة المباشرة مع قوات القمع فقط بل ظهر أيضا في مختلف أرجاء البلد بما فيها أماكن العمل والأسواق والمدارس والكنائس والمصانع والمناجم وفي كل مكان تتأثر فيه حياة الرجال والنساء والأطفال بما يولده الفصل العنصري من ظلم وعدم مساواة . ولم يؤد العنف الذي يمارسه النظام ضد الشعب الى شيء عدا ازدياد صلابه الارادة القتالية لدى الشعب .

١٨٩- وازاء العناد الذي يبيده النظام وتساعد حدة الإرهاب الصادر عن الدولة ضد السكان الاصليين الذين يشكلون الاغلبية ، فإن الشعب المقهور لم يصبح أمامه من خيار إلا اللجوء الى الدفاع عن النفس وزيادة تكثيف المقاومة المسلحة كاستجابة مشروعة لإزاء العنف الذي يمارسه النظام .

١٩٠- وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد ان لشعب جنوب افريقيا وحركات تحريره الحق في استخدام جميع الوسائل الضرورية المتاحة لهم ، بما فيها الكفاح المسلح ، من أجل القضاء على العنصرية والفصل العنصري .

١٩١- ورغم التسلح ، فإن الكثير من مدن السود أصبح الآن غير خاضع لسيطرة النظام العنصري تقريبا . كما أن المجالس المحلية ، التي انشأها ذلك النظام لتقوم بإدارة المدن نيابة عنه ، قد توقفت عن العمل في أماكن كثيرة . وقد استعفى عن هذه المجالس باللجان المختارة شعبيا للشوارع والمناطق ، إلى جانب المحاكم الشعبية التي تمنح حقا باحتياجات الشعب . والطريقة الوحيدة التي يستطيع بها النظام اظهار وجوده في الكثير من المدن هي إرسال قوات الأمن إلى المدن لتجوبها وهي محمولة في ناقلات الأفراد المدرعة .

١٩٢- كما يستخدم الشعب المقهور المستغل ، في مقاومته للفصل العنصري ، ما لديه من قوة عمل وقوة استهلاكية ، وذلك عن طريق الامتناع عن الشراء والاضراب عن العمل . ونتيجة لذلك ، شعر عدد كبير من رجال الأعمال البيض بالحاجة إلى اتخاذ مبادرة لبدء حوار مع السود .

١٩٣- ورفض الشعب المقهور ما أسماه نظام بريتوريا بالإصلاحات . فبيانات السياسة التي أدلى بها الرئيس بوتسا لم تكن سوى محاولة عقيمة لصرف أنظار الرأي العام المحلي والعالمي عن أزمة النظام كما أدت إلى زيادة ترسيخ ذلك النظام ، وما يسمى الفاء "قوانين تصاريح المرور" ، التي استعاض عنها النظام بأشكال أخرى "للتحضر المنظم" ، هو مثال واضح على تناقض النظام وصوء نواياه .

١٩٤- ورغم ما أعلنه النظام القائم على الفصل العنصري في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ من أن الفصل العنصري أصبح في عداد الماضي ، ما زال النظام ملتزما بالابقاء على دعائم الفصل العنصري ، مثل قانون تسجيل السكان وقانون مناطق الجماعات ، وسياسة "الأوطان" ، و "تعليم البانتو" ، وتطبيق نظام الفصل العنصري في المرافق والخدمات الصحية وغيرها من المرافق والخدمات العامة . وقد رفض النظام رفضا باتا حتى مبدأ ضرورة وجود نظام ديمقراطي أساسه أن يكون لكل فرد صوت .

١٩٥- ان مصير جنوب افريقيا يجب أن يحدده كل الشعب في البلد بممارسة حقه في تقرير المصير - بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الجنس أو العقيدة - على أساس من المساواة الكاملة .

١٩٦- وينبغي النظر في ضوء ذلك الى رفض السود "للمرض" المقدم من النظام باعطائهم دورا استشاريا في مجلسه الوطني أو التأسيسي الذي يتحدد أمره من طرف واحد .

١٩٧- فالواقع يبين ، بدرجة متزايدة ، ان الفعل المنصري لا يمكن اصلاحه وينبغي عدم تشجيع أي إصلاح مزعوم . إذ يجب إلغاء الفعل المنصري والقضاء عليه تماما .

٢ - الاحتلال غير الشرعي لناميبيا

١٩٨- تأسف اللجنة الخاصة لان نظام الحكم في جنوب افريقيا مستمر في فرض سياسة وممارسة الفعل المنصري على الشعب الناميبى ، وهي تعيد تأكيد تأييدها لكفاح ذلك الشعب من أجل تقرير المصير والاستقلال ، الذي يخوضه تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي هي ممثلة الاصل الوحيد .

١٩٩- وتشجب اللجنة الخاصة استخدام نظام بريتوريا لإقليم ناميبيا المحتل بصورة غير شرعية كقاعدة انطلاق للقيام بأعمال العدوان والزعزعة والتخريب ضد الدول الافريقية المجاورة .

٢٠٠- وتؤكد اللجنة أن المجتمع الدولي عليه التزاما مقدما بأن يضمن الاستقلال لشعب ناميبيا ، الذي عانى معاناة مريعة في ظل القمع الانساني وإبادة الجنس الفعلية ، وهما أمران حاربهما ببسالة . وعشية الذكرى العشرين لصدور القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بتولي المسؤولية المباشرة عن إقليم ناميبيا وشعبه (قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د ٢١ ٣) المؤرخ في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦) ، توجه اللجنة نداء رسميا من أجل اتخاذ جميع التدابير الدولية الضرورية للوفاء بهذا الالتزام المقدس .

٣ - الاستجابة الدولية

٢٠١- قام المجتمع الدولي ، في تضامن قوي مع شعب جنوب افريقيا المناضل ، بتعميد جهوده للضغط الى أقصى حد على النظام المنصري ومن يتعاونون معه . ومن بين البلدان التي اتخذت تدابير بعيدة الاثر لعزل النظام القائم على الفعل المنصري ومقاطعته بصورة تامة أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، والدول الاشتراكية ، والكمونولث ، وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط ، ودول الشمال الاوروبي ، وبعض البلدان الاخرى . كما قامت السلطات الحكومية والمحلية ونقابات

العمال والمؤسسات الدينية وغيرها من المنظمات والمؤسسات بتمتعها بتدابيرها ضد الفصل العنصري .

٢٠٢- ولاحظ المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، مع الارتياح ، أن الغالبية العظمى من الدول والرأي العام العالمي تؤيد الآن فرض جزاءات إلزامية شاملة على النظام القائم على الفصل العنصري (انظر A/41/434-S/18185 ، المرفق) .

٢٠٣- واستمرت حركة مناهضة الفصل العنصري في اكتساب مناصرين وتوسيع أنشطتها ، ولم تكن الأقل في ذلك هي البلدان الغربية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، التي تربطها بجنوب افريقيا أوشق الصلات السياسية والاقتصادية . إذ تزداد الحركة قوة مع الوقت وتتأصل في النفور الأخلاقي من نظام الفصل العنصري . وهي حركة نابعة من الجماهير العريضة ، أوجدها ويفذيها العمل الإشاري الذي يقوم به الناس من كافة مناحي الحياة .

٢٠٤- وتندد اللجنة الخامسة بشدة بتشويه صورة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال في ناميبيا وجنوب افريقيا ووصفه بأنه أنشطة إرهابية ، كما تندد بشدة بما تقوم به جنوب افريقيا وبعض الحكومات الغربية والحكومات الأخرى وبعض وسائط الإعلام الغربية من ومم حركات التحرير الوطني بأنها منظمات إرهابية . وهي تدين أي محاولة ترمي إلى تأويل النزاع القائم في الجنوب الافريقي على أنه نزاع بين "الشرق والغرب" .

٢٠٥- وتشفي اللجنة الخامسة على الجهود التي قامت بها مؤخرا وسائط إعلام في بعض البلدان الغربية وبعض البلدان الأخرى التي ، على الرغم من القيود الصحفية ، تواصل تسليط الضوء على الأعمال الوحشية التي يمارسها نظام بريتوريا ضد السكان الأصليين المقهورين الذين يشكلون الأغلبية . وقد كان لهذه التغطية الصحفية الجديرة بالثناء الفضل في استمرار قوة الدفع الحالية للرأي العام الدولي في مناهضة الفصل العنصري في تلك البلدان ، وهي قوة دفع لا يمكن أن تكون هناك رجعة لها .

٢٠٦- واقتصاد جنوب افريقيا ، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصادات الصناعية الأخرى ، يعتمد في نموه بل وفي بقائه على رأس المال الأجنبي والأسواق الأجنبية . وعلى ذلك فهو لا يمكن أن يصمد أمام الجزاءات ، وهذا هو مصدر الحساسية البالغة للنظام القائم على الفصل العنصري تجاه التهديد بفرض الجزاءات أو فرضها أو كليهما . بل إن

الجزاءات المحدودة المطبقة حتى الآن قد بدأت تؤثر على اقتصاد جنوب افريقيا ، وتزيد من تفاقم أزمته .

٢٠٧- ويوجد الآن توافق دولي كبير جدا في الآراء بشأن الحاجة الى فرض جزاءات اقتصادية وغير اقتصادية على جنوب افريقيا لإجبار نظام بريتوريا على تصفية الفصل العنصري . ولقد علق المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية أهمية خاصة على قيام مجلس الأمن ، بمورة عاجلة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بفرض جزاءات إلزامية شاملة . وحتى البلدان التي قاومت لفترة طويلة فرض أي اجراء عقابي على جنوب افريقيا والتي ما زالت تعارض قيام مجلس الأمن ، وخاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، اضطرت بسبب المشاعر القوية على الصعيد المحلي والخارجي الى اتخاذ حد أدنى من التدابير ضد النظام القائم على الفصل العنصري .

٢٠٨- وهكذا تأكدت بصورة عالمية تقريبا ضرورة ممارسة ضغط خارجي على جنوب افريقيا ، وأصبحت الحجج المتعلقة بفعالية الجزاءات من الأمور التي عفى عليها الزمن . وتطالب الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة بفرض جزاءات على النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري لاستئصال شأفة الفصل العنصري ، على الرغم مما قد يجلبه ذلك من معاناة لها في المدى القصير . وما دام الفصل العنصري قائما ، فإن تلك البلدان ستظل عرضة لآعمال العدوان وتقويض الاستقرار .

٢٠٩- وللأسف فإن استمرار بعض البلدان الغربية واسرائيل وبعض الشركات عبر الوطنية في التعاون مع النظام العنصري يشجع ذلك النظام على الاستمرار في سياسته . وما زال ذلك يشكل عقبة كؤود أمام جهود الشعب المقهور وأمام المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري ومن أجل استقلال ناميبيا واعادة السلم والأمن في الجنوب الافريقي .

٢١٠- إن المبادرة التي اتخذها الكومنولث مؤخرا تثبت أن النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري ليس مستعدا للدخول في أي مفاوضات حقيقية مع حركات التحرير الوطني من أجل اقامة حكومة نيابية لا عنصرية في جنوب افريقيا . ويؤكد فشل المبادرة التي قام بها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي مؤخرا وجاهة وإلحاحية الأخذ بتوصيات فريق الشخصيات البارزة فيما يتعلق بفرض جزاءات على جنوب افريقيا .

٢١١- ومن الجلي ان النظام ليست لديه نية التفاوض مع أحد فيما عدا عملائه

وبالشروط التي يختارها . وهذا العنف ذاته من جانب نظام بريتوريا المنصري ، الذي أدى إلى إخفاق مبادرتي الكومنولث والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، ليس إلا نذيرا بإفلاس سياسة "الارتباط البناء" وهي السياسة التي أدت إلى تملب نظام بوتا وتصميمه العنيد على التمادي في تثبيت أركان الفصل المنصري وفي تمعيد أعماله العدوانية ضد الدول المجاورة وتقويض استقرارها .

٢١٢- وعلى ذلك ، فإن الجزاءات ما زالت هي أكثر السبل السلمية فعالية في التحول من مجتمع الفصل المنصري إلى مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا . وإذا أخفق المجتمع الدولي الآن في اتخاذ تدابير فعالة ضد النظام القائم على الفصل المنصري ، فسوف تتصاعد احتمالات العنف وإراقة الدماء على نطاق لم يسبق له نظير ، بل أن ذلك سوف يؤدي إلى حدوث انتهاكات أبعد أثرا للسلم والامن في المنطقة .

٢١٣- واللجنة الخاصة على اقتناع قوي بأنه ما زال بالإمكان تفادي هذه النتيجة وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراء حاسما وفوريا من أجل تحقيق تلك الغاية . فقد بلغت الحالة في جنوب افريقيا الآن حدا من الحرج يجعل صدور استجابة مباشرة وفورية بدرجة أكبر من قبل المجتمع الدولي ضرورة ملحة .

باء - التوصيات

١ - توصيات عامة

٢١٤- توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تؤيد الإعلان الذي اعتمدته بالتزكية المؤتمر المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا المنصرية الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦^(٣٧) ،

(ب) تحث مجلس الامن على النظر دون إبطاء في اتخاذ جميع التدابير المناسبة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، أخذا بعين الاعتبار نداءات الشعب المقهور في جنوب افريقيا التي تؤيده فيها الاغلبية الساحقة من الدول والرأي العام العالمي ، من أجل فرض جزاءات على النظام المنصري في جنوب افريقيا . وينبغي أن تقترح الجمعية العامة ، كخطوة أولى ، أن يقرر مجلس الامن أن سياسة وأعمال النظام المنصري في جنوب

افريقيا تسبب وتشكل تهديدا خطيرا لحفظ السلم الدولي والامن في الجنوب الافريقي ،
وانه لابد من فرض جزاءات شاملة وإلزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم
المتحدة ؛

(ج) تحث الدول الغربية القليلة التي لاتزال تمارض فرض الجزاءات على
جنوب افريقيا - ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، اللتين حالتا عن طريق ممارستهما لحق النقض دون قيام
مجلس الامن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية - على إعادة تقييم مواقفها والتعاون في
اتخاذ إجراء دولي بدلا من إعاقته . وبذلك يمكن لهذه الدول أن تسهم إسهاما كبيرا في
تحقيق السلم والحرية في الجنوب الافريقي ، وهي مسؤولة عن القيام بذلك ، شأنها شأن
الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا ؛

(د) تحث الحكومات المعنية على التخلي عن السياسات القائمة على التعاون
مع النظام العنصري ، حيث أن هذه السياسات أدت إلى عواقب وخيمة ، وتدعو الحكومات
والشركات عبر الوطنية والجهات المعنية الأخرى إلى أن تكف فورا عن التعاون منع
النظام العنصري في جنوب افريقيا وعن دعمه ؛

(هـ) تسلّم بأن سياسة "الارتباط البقاء" وسياسات المهادنة المماثلة لنم
تسهم في إزالة نظام الفصل العنصري . بل على النقيض من ذلك واصل النظام القائم على
الفصل العنصري حكمه الارهابي ضد السكان الاصليين الذين يشكلون الاغلبية ، كما واصل
احتلاله غير الشرعي لناميبيا وانتهاج سياسة العدوان والارهاب الصادر عن الدولة
وتقويض الاستقرار ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة ؛

(و) تشجب بقوة جميع التدابير التي تتخذ والمحاولات التي تبذل من قبل
جنوب افريقيا ومؤيديها مستقبلا بهدف تقويض استقرار الدول المستقلة في الجنوب
الافريقي ، وبصفة خاصة ، مساعدة المجموعات المتمردة التي يحرضها ويساندها النظام
العنصري في جنوب افريقيا ، وتناشد جميع الدول عدم تقديم أية مساعدة إلى الاتحاد
الوطني للاستقلال التام لانغولا "يونيتا" وغيره من العصابات الإجرامية ؛

(ز) تلاحظ أن حكومات وشعوب العالم تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن فرض
مثل هذه الجزاءات الشاملة والإلزامية على جنوب افريقيا هو أنسب وأنجح الوسائل
السلمية المتاحة أمام المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري وتحرير ناميبيا
وإعادة السلم في الجنوب الافريقي .

٢ - توصيات بشأن حظر توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

٢١٥- توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تلاحظ ببالغ القلق الآلة العسكرية الخفية والجهاز القمعي الشامل اللذين أنشأهما النظام المنصري فضلا عن اكتسابه القدرة على إنتاج أسلحة نووية . ونظرا إلى سجل العنف والعدوان الذي يتميز به هذا النظام والذي يشكل تهديدا بالفا للسلم والأمن في الجنوب الأفريقي ، ينبغي أن تعلق الجمعية العامة أهمية قصوى على الوقف الفوري والكامل لجميع أوجه التعاون العسكري والنووي مع النظام المنصري في جنوب أفريقيا كخطوة هامة نحو تقويض قدرة ذلك النظام على اللجوء إلى استخدام العنف على نطاق واسع ضد شعبي جنوب أفريقيا وناميبييا وارتكاب أعمال العدوان ضد دول أفريقية مستقلة ؛

(ب) تشجب التعاون المستمر على المعبدتين العسكري والنووي وعلى معبد التخاطر بين جنوب أفريقيا وبعض البلدان الغربية وامراتيل وغيرها ، الذي أدى إلى ازدياد تسلح نظام بريتوريا المنصري وزيادة قدرته النووية والذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ؛

(ج) تطلب إلى مجلس الأمن أن يلزم جميع الدول الاعضاء بأن تلغي أو تنهي جميع التراخيص المبرمة سابقا مع جنوب أفريقيا لمنع الأسلحة والمواد المتعلقة بها بجميع أنواعها ، بما في ذلك تراخيص المعدات اللازمة لمنع تلك الأصناف . وينبغي للدول الاعضاء التي لم تحظر بعد منح تراخيص لمنع أي بند يدخل في نطاق حظر الأسلحة في جنوب أفريقيا أو ناميبيا أن تفعل ذلك ؛

(د) تطلب إلى الدول التي لم تنه بعد جميع أشكال التعاون العسكري مع جنوب أفريقيا أن تفعل ذلك ، بما في ذلك تبادل الملحقين العسكريين وإجراء المناورات المشتركة وتبادل الاستخبارات العسكرية والافتراك في المؤتمرات المتعلقة بالمسائل العسكرية وشبه العسكرية التي تعقد في جنوب أفريقيا أو قبول مواطنين من جنوب أفريقيا في أكاديمياتها العسكرية والتقنية ، وتطلب إليها أيضا أن تنهي أي عمليات تبادل عسكري مع جنوب أفريقيا ؛

(هـ) تطلب إلى جميع الدول أن تحظر الاستثمار في جنوب افريقيا في الشركات أو غيرها من المؤسسات العاملة في صنع أو توريد الأسلحة والمواد المتصلة بها بجميع أنواعها .

٣ - توصيات بشأن حظر توريد النفط إلى جنوب افريقيا

٢١٦- توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تؤكد أن النفط سلعة ذات أهمية استراتيجية بالغة للنظام القائم على الفصل العنصري ، لكونه عاملا حاسما في ممارسته الإرهاب والقمع ضد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وفي احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وفي أعمال العدوان التي يرتكبها ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة . وبالنظر ، كذلك ، إلى عجز النظام القائم على الفصل العنصري عن سد حاجاته النفطية من المصادر المحلية ، ينبغي أن تعتبر الجمعية العامة الحظر النفطي عنصرا أساسيا في التدابير الدولية التي تتخذ ضد النظام القائم على الفصل العنصري ؛

(ب) تؤكد الحاجة الملحة إلى أن يعتمد مجلس الأمن حظرا نفطيا إلزاميا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٣/٣٤ واو المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، والقرارات اللاحقة المتعلقة بالموضوع . وعلاوة على ذلك ينبغي أن تحت الجمعية العامة مجلس الأمن على القيام ، بالتشاور مع الدول المنتجة للنفط والشاحنة للنفط ، بتنسيق اتخاذ تدابير فعالة في أقرب وقت ممكن ؛

(ج) تحت جميع الدول على تنسيق تطبيق التدابير الدولية والوطنية بشأن المسألة ، وعلى وضع تدابير جديدة يقصد بها توسيع نطاق الحظر النفطي ، وإنشاء آلية لرصد عملية تطبيقه ؛

(د) تحت الحكومات على إرغام الشركات التي تقوم ببيع أو شراء النفط أو المنتجات النفطية أصلا ، حسب ما يلائم كل دولة على حدة ، على عدم بيعه أو إعادة بيعه إلى جنوب افريقيا أو ناميبيا المحتلة بصفة غير شرعية أو تحويل النفط والمنتجات النفطية إليهما على أي نحو آخر .

٤ - اتخاذ تدابير دولية متضافرة ضد
النظام القائم على الفعل العنصري

٢١٧- توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تؤيد الإعلان الختامي للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان
عدم الانحياز الذي عقد في هراري بزمبابوي في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من
عام ١٩٨٦ ،

(ب) تشجع ، ريثما يتم فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفعل السابع من
ميثاق الأمم المتحدة ، جميع الدول على زيادة نطاق وفعالية التدابير المتضافرة التي
اتخذتها فعلا ضد جنوب افريقيا ، وتحت الدول ومجموعات الدول التي لم تقم بعد باتخاذ
تدابير من هذا النوع على القيام بذلك فورا ؛

(ج) تحلم بأن وقد جميع الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب افريقيا
ووقف تقديم القروض المالية لها سيشكل خطوة هامة في التدابير الدولية الرامية إلى
القضاء على الفعل العنصري . وقد اتخذت عدة حكومات تدابير تشريعية وغيرها من
التدابير لتحقيق تلك الغاية . وبالإضافة إلى ذلك ، بدأت بعض الشركات عبر الوطنية ،
نتيجة للتشريعات الحكومية ، وفضول حملة الأسهم والعمل الجماهيري ، في تخفيض حجم
عملياتها في جنوب افريقيا . ومما يدعو للأسف أن شركات عبر وطنية أخرى من بعض
البلدان الغربية واليابان تقدمت ، دون وازع من ضمير ، لملء الفراغ باستثمارات
جديدة أو بزيادة الاستثمارات ، وبالتالي أصبحت من أهد المتعاونين في إدانة الفصل
العنصري . وينبغي أن تشجب الجمعية العامة هذه الشركات وتطالب بأن تقوم اللجنة
الخامسة لمناهضة الفصل العنصري والهيئات المعنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة بنشر
قائمة بتلك الشركات دوريا . وينبغي أن تطالب الجمعية العامة أيضا بزيادة اليقظة
في تحديد الشركات التي تستغل انسحاب الشركات الأخرى ، بغية اخضاعها هي والشركات
الباقية في جنوب افريقيا لحملة مقاطعة على الصعيد العالمي ؛

(د) تؤكد ما لمنظومة الأمم المتحدة من مسؤولية خاصة وواجب خاص هما أن
تسهم في القضاء التام على الفعل العنصري ، وأن تطلب إلى جميع هيئات ومؤسسات
منظومة الأمم المتحدة أن تقطع علاقاتها بجنوب افريقيا وكذلك بالمصارف والشركات
التجارية العاملة في جنوب افريقيا . وينبغي أن تروج الجمعية العامة من الامين

العام أن يواصل رصد تنفيذ هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة للقرارات والمقررات المتخذة من الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن العمل العنصري وأن يقدم تقريراً عن الجهود التي تبذلها لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بعلاقة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة بالمارك والمؤسسات المالية التي تعاونت مع النظام القائم على العمل العنصري منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ؛

(هـ) تحيط علماً مع الارتياح بالتدابير التي اتخذها ضد النظام العنصري عدد كبير من الدول ، والسلطات المحلية ، ونقابات العمال ، والهيئات الدينية ، والتعاونيات ، والجامعات ، والحركات المناهضة للعمل العنصري ، وحركات التضامن وغيرها من المنظمات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم ؛

(و) تشجع حملات سحب الاستثمارات من جنوب أفريقيا ومقاطعة جنوب أفريقيا العنصرية في مجالي الاستهلاك والألعاب الرياضية والمجالات الثقافية وغيرها . وينبغي أن تقرر الجمعية العامة بالأهمية الكبرى لمثل هذه الحملات التي لم تشجع فحسب الملايين من الأفراد على المساهمة في التدابير المناهضة لنظام العمل العنصري اللاإنساني ، بل ودعمت أيضاً إيمان الشعب المقهور في جنوب أفريقيا وناميبييا بالتضامن الدولي .

٥ - مقاطعة جنوب أفريقيا في مجال

الألعاب الرياضية والمجالات الثقافية

وغیرها

٢١٨- توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تحيط علماً مع التقدير بقيام عدد كبير من الدول بتوقيع الاتفاقية الدولية لمناهضة العمل العنصري في الألعاب الرياضية (قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ زاي المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، المرفق) ، وتحث تلك الدول على التصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن . وينبغي أن تحث أيضاً الدول التي لم توقع وتصدق بعد على الاتفاقية على القيام بذلك ؛

(ب) تطلب إلى المنظمات الرياضية والأفراد الرياضيين من الرجال والنساء التعاون من أجل زيادة فعالية مقاطعة العمل العنصري في مجال الرياضة ؛

(ج) تخني على الرياضيين ، رجالا ونساء ، والفنانين والمشتغلين بفنون الترفيه الذين رفضوا إقامة عروض في جنوب افريقيا العنصرية مظهرين بذلك بغضهم للنظام القائم على الفصل العنصري .

٦ - تأييد كفاح التحرير الوطني

٢١٩- توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تؤكد من جديد شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة دولة غير عنصرية وديمقراطية . وينبغي أن تقر وتحترم حق شعب جنوب افريقيا وحركات تحريره الوطني في اختيار وسائل الكفاح اللازمة لتحقيق هذا الهدف ؛

(ب) ترحب بتكثيف شعب جنوب افريقيا الباسل للكفاح المسلح وتحث جميع الدول على فعل ما هو أكثر من مجرد التعبير عن التأييد وعلى تقديم مساعدة فعّالة لحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية . وفي هذا الصدد ينبغي للجمعية العامة أن تدعو إلى تقديم المزيد من الدعم المعنوي والسياسي والمادي إلى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا من أجل كفاحهما المشروع ومن أجل تكثيف التعبئة السياسية للجماهير داخل البلد ؛

(ج) ترحب من الامين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الممكنة لتكثيف الأنشطة في مجال نشر المعلومات عن الكفاح التحرري ، وتوعية المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بأن اعتراف الامم المتحدة بشرعية الكفاح التحرري الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا يلزم أن يترتب عليه تقديم كل دعم سياسي ومادي ومعنوي للشعب المقهور في جنوب افريقيا وحركات تحريره الوطني ؛

(د) تخني على جميع الحكومات والمنظمات والافراد ممن ساعدوا الشعب المقهور في جنوب افريقيا وحركات تحريره الوطني فأشبتوا بذلك تضامنهم مع كفاحه الشرعي من أجل الحرية . وينبغي أن توجه الانتباه إلى الحاجة إلى تقديم مساعدة إنسانية وتعليمية ، فضلا عن كل المساعدات المناسبة للنضال من أجل القضاء على الفصل العنصري وبناء مجتمع جديد ؛

(هـ) تطالب حكومة جنوب افريقيا بالإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين ، بما فيهم السيد نيلسون مانديلا ، والسيد زيفانجا موثوبنغ ، وضمان سلامة عودة جميع المنفيين السياسيين ورفع الحظر المفروض على حركات التحرير والمنظمات السياسية والافراد والسماح بحرية التعبير وتنظيم الجمعيات والنشاط السياسي . وينبغي أن تؤكد أن التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة مجتمع لا عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا موحدة لن يتحقق إلا عن طريق إجراء مفاوضات مع زعماء الشعب المقهور في جنوب افريقيا الحقيقيين المعترف بهم ؛

(و) تدعو الدول الاعضاء إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء "أومكونتو دي سيزوي" (رمح الأمة) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، والترويج لهذين الاحتفالين .

٧ - تقديم المساعدة إلى دول خط
المواجهة والدول الاعضاء في مؤتمر
التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي

٢٢٠- توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تؤكد الأهمية الكبرى لتقديم المساعدة للدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي التي عانت معاناة كبيرة من أعمال العدوان والزعزعة التي يمارسها النظام العنصري القائم في جنوب افريقيا ، وللجهود التي تبذلها الدول الاعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي للإقلال من اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا ؛

(ب) تسلّم بأنه يجب أن يستكمل برنامج فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ببرنامج لتقديم المساعدة إلى تلك الدول ، فضلا عن تقديم المساعدة إلى شعبي جنوب افريقيا وناميبيا المقهورين من خلال حركات تحريرهما الوطني .

٨ - توصيات ختامية

٢٢١ - ختاماً توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تكرر الاعراب عن اقتناعها بأن أنجع وسيلة ملمية متاحة للمجتمع الدولي لإنهاء الفصل العنصري هي تطبيق جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري الحاكم في جنوب افريقيا . ذلك أن البديل للجزاءات يتمثل في تصعيد العنف وسفك الدماء . والحالة لا تحتمل التأجيل ، وقد آن الاوان لاتخاذ تدابير ملمومة وفورية ؛

(ب) تشجب أية محاولة لتأويل النزاع الحالي في الجنوب الافريقي على أنه نزاع بين "الشرق والغرب" . ذلك أن النزاع في هذه المنطقة ليس ناتجا عن المواجهة بين "الشرق والغرب" ، وانما سببه الجذري هو سيادة وممارسات النظام القائم على الفصل العنصري ؛

(ج) تشدد على أن النظام العنصري في جنوب افريقيا قد اضفى صبغة مؤسسية على العنصرية وتكمن جذوره في نفس الايديولوجية العنصرية ذات النزعة الحربية التي أشعلت نيران الحرب العالمية الثانية وتسببت في القتل والدمار بصورة تجل عن الوصف . وبالتالي ، فإن مهادنة النظام العنصري لا يمكن أن تؤدي سوى الى نفس المواقب الوخيمة ؛

(د) تدعو الى التأييد الكامل غير المشروط للاماني المشروعة لشعوب الجنوب الافريقي في السلم وعدم الانحياز والحرية ؛

(هـ) تناقد جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وكذلك الحركات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية الاخرى أن تضاعف جهودها في سبيل ضمان فرض جزاءات الزامية شاملة وتنفيذها بدقة .

جيم - برنامج عمل اللجنة الخاصة

٢٢٢ - هناك توافق فعلي ومتزايد في الآراء يؤيد فرض جزاءات الزامية شاملة . فقد كشفت المناسبات التي نظمتها اللجنة الخاصة خلال السنة ، وبوجه خاص المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس ، والحلقة الدراسية المعنية بالحظر الذي فرضته الامم المتحدة على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ، التي عقدت في لندن ، وحلقة الامم المتحدة الدراسية المعنية بفرض حظر على توريد النفط الى جنوب افريقيا ، التي عقدت في أوصلو ، عن وجود اتفاق واسع النطاق بشأن هذا الموضوع . وتعتزم اللجنة ، في برنامجها للسنة المقبلة ، تنفيذ التوصيات

الواردة في الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية (A/41/434-S/18185 ، المرفق) ، ومواصلة بذل الجهود لتعزيز هذا التوافق الفعلي في الآراء وتوسيع نطاقه الى حين التوصل الى اتفاق كامل بشأن المسألة . وتمتزم اللجنة تشجيع شن حملات واتخاذ تدابير أخرى مناسبة لعزل النظام العنصري ، ورصد تنفيذ الجزاءات القائمة وتعبئة الدعم المعنوي والمادي للكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا من أجل التحرير . كما تمتزم اللجنة أن تواصل رعاية المؤتمرات والحلقات الدراسية وجلسات الاستماع والانشطة والمناسبات الأخرى التي من شأنها أن تعمق المعرفة بالجوانب المختلفة للنظام القائم على الفصل العنصري بغية التشجيع على الالتزام السياسي النشط والعمل المنحى . ومن البديهي أن المقاومة المستمرة لاتخاذ تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا ، لاسيما من جانب بعض الحكومات الغربية ، لا ترجع الى عدم توفر المعلومات عن الفصل العنصري بل الى مجموعة متنوعة من العوامل مثل الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية ، والخوف من فقدان مصالح اقتصادية راسخة ، وما يسمى باحساس "القرابة" . وسيركز برنامج العمل على اتخاذ تدابير ملموسة ضد الفصل العنصري ، لاسيما في البلدان التي تسمح علاقاتها بجنوب افريقيا بمنحها وزنا خاصا لدى ذلك البلد .

٢٢٣ - ويشمل البرنامج ايفاد رئيس اللجنة وأعضائها في بعثات الى مختلف البلدان ، وسيتوخى مواصلة وتعزيز الصلات بالمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ، مثل منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، والكومنولث ، ودول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، وما الى ذلك ، من أجل تنسيق اتخاذ تدابير لدعم الكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا . وسيراعي البرنامج كذلك الدور الحاسم الذي تقوم به ، في المرحلة الراهنة ، البرلمانات والمؤسسات التشريعية ، ونقابات العمال ، والمنظمات غير الحكومية ، والهيئات الطلابية ، والمجموعات الكنسية وسائر المنظمات من هذا النوع ، في ايجاد تأييد لاتخاذ تدابير فعالة ضد الفصل العنصري .

٢٢٤ - وتهدف هذه المشاورات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الى تشجيع اتخاذ تدابير دولية متضافرة دعما للكفاح ضد الفصل العنصري وتحقيق الانتقال السلمي والسريع الى نظام غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا موحدة .

٢٢٥ - وفي العام المقبل ستقوم اللجنة الخاصة بتعبئة الرأي العام والمصادرة الاقتصادية على المعيد الدولي لدعم دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة ، وتشجيع اتخاذ المجتمع الدولي مزيدا من التدابير الممكنة في مواجهة العدوان الاقتصادي الراهن من جانب جنوب افريقيا واحتمال قيام جنوب افريقيا بعمل انتقامي ضد جيرانها .

٢٢٦ - واللجنة الخاصة اذ تدرك المعوقات المالية التي تواجهها المنظمة في الوقت الراهن ، قد حققت وفورات كبيرة في العام الماضي استجابة لنداء وجهه الامين العام . وهي ستواصل ممارسة الحزم واليقظة من الناحية المالية ، أخذا في الاعتبار ، مسؤوليتها الاساسية المتمثلة في الوفاء بالولاية المفوض بها اليها من قبل الجمعية العامة . وتطلب اللجنة رمد اعتماد خاص بمبلغ ٢٧٥ ٠٠٠ دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ١٩٨٧ من أجل المشاريع الخاصة التي تعتمزم تنفيذها .

الحواشي

- (١) "رويتر" ، ١٧ نيسان/ابريل ، ولجنة المحامين لمناصرة حقوق الانسان ، "حالات الوفاة أثناء الاحتجاز : سبع حالات حديثة في جنوب افريقيا" (نيويورك ، تموز/يوليه ١٩٨٦) .
- (٢) ديلي ديسباتش (إيست لندن) ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ .
- (٣) "ساث" ، المجلد ٢٨ ، العدد ٤ ، شباط/فبراير ١٩٨٦ .
- (٤) "كريستيان ساينس مونيتور" ، ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٦ .
- (٥) "فاينانشيال ميل" (جوهانسبرغ) ، ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ .
- (٦) " ذا ستار" (انترناشونال إيرميل ويكلي) (جوهانسبرغ) ، ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .
- (٧) نقلا عن "هانسارد" (كيب تاون) ، من ٣ الى ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، بلغ مجموع من إنتحروا من أفراد قوة الدفاع ٣٧ فردا في عام ١٩٨٥ ، مقابل ٢٥ في عام ١٩٨٤ و ١١ في عام ١٩٨٣ .
- (٨) "ويكلي ميل" (جوهانسبرغ) ، ٣١ - ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ .
- (٩) "ذا ستزن" (جوهانسبرغ) ، ١٠ و ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ .
- (١٠) المرجع نفسه ، ٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ .
- (١١) "ساوث افريكان دايجست" (بريتوريا) ، ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٦ .
- (١٢) "النيويورك تايمز" ، ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ .
- (١٣) "البيان الإخباري للمؤتمر الوطني الافريقي" (لندن) ، العدد رقم ١١ ، المجلد ١٠ ، الاسبوع المنتهي في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الصفحة ٣ .

- (١٤) "فاينانشيال ميل" (جوهانسبرغ) ، ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦ .
- (١٥) "ديلي ميرور" ، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .
- (١٦) "الفارديان" ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .
- (١٧) "مورننغ ستار" ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .
- (١٨) "النيويورك تايمز" ، ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، ونشرة الانباء المسائية لشبكة CBS تقديم دان راذر ، الساعة ١٩/٠٠ ، نيويورك ، ٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (١٩) A/41/388-S/18121 ، المرفق ، الفقرة ٩ .
- (٢٠) "النيويورك تايمز" ، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (٢١) "ذا ستزن" (جوهانسبرغ) ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .
- (٢٢) "ساوث أفريكان دايجست" (بريتوريا) ، ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ :
و "فاينانشيال ميل" (جوهانسبرغ) ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .
- (٢٣) "فاينانشيال تايمز" (لندن) ، ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (٢٤) "ساوث أفريكان دايجست" ، (بريتوريا) ، ٩ أيار/مايو ١٩٨٦ .
- (٢٥) "أفريكا نيوز" ، المجلد السادس والعشرون ، العدد ١١ ، ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .
- (٢٦) المرجع نفسه ، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ .
- (٢٧) "ذا ستزن" (جوهانسبرغ) ، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ .
- (٢٨) المرجع نفسه ، ٢ أيار/مايو ١٩٨٦ ، و "فاينانشيال ميل" (جوهانسبرغ) ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

- (٢٩) "فاينانشيال تايمز" (لندن) ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ .
- (٣٠) "النيويورك تايمز" ، ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ .
- (٣١) البعثة الموفدة الى جنوب افريقيا ، تقرير الكمنولث (لندن ، Penguin Books ، حزيران/يونيه ١٩٨٦) ، الصفحتان ١٣٧ و ١٣٨ .
- (٣٢) "النيويورك تايمز" ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (٣٣) المرجع نفسه ، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (٣٤) المرجع نفسه ، ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ .
- (٣٥) "ذا ستار" (انترناشونال إيرميل ويكلي) (جوهانسبرغ) ، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ .
- (٣٦) "ذا ستار" (جوهانسبرغ) ، ٧ - ٩ و ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٦ و ١٠ و ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٦ .
- (٣٧) A/41/434-S/18185 ، المرفق .

المرفق الاول

قائمة بالبيانات التي اصدرتها اللجنة الخاصة

اصدرت اللجنة الخاصة البيانات التالية أثناء الفترة المستعرضة :

- | | |
|---|--|
| بيان من الرئيس يناشد فيه الحكومات الامتناع عن الاشتراك في مباق الجائزة الكبرى في جنوب افريقيا | GA/AP/1669
(٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥) |
| رسالة من الرئيس يخفي فيها على مجلس أمناء جامعة كولومبيا لسحبه استثمارات الجامعة من الشركات التي تمارس أعمالا تجارية في جنوب افريقيا | GA/AP/1672
(٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥) |
| رسالة من الرئيس يلتمس فيها الفاء مباق الجائزة الكبرى في جنوب افريقيا | GA/AP/1673
(٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥) |
| بيان من الرئيس يلتمس فيه اتخاذ تدابير عاجلة لوقف اعدام بنيامين مالبسيلا مالوايز شنقا في جنوب افريقيا | GA/AP/1678
(١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥) |
| بيان من الرئيس يعرب فيه عن احكامه بالصدمة لإعدام شاعر افريقي | GA/AP/1679
(١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥) |
| رسالة من الرئيس يحث فيها المعارف على عدم إعادة جدولة أو إعادة هيكلة مدفوعات ديون جنوب افريقيا | GA/AP/1683
(٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥) |
| بيان من الرئيس يحث فيه الرابطة الطبية العالمية على إعادة النظر في قرارها عقد اجتماع سنوي في جنوب افريقيا | GA/AP/1685
(٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥) |

المرفق الاول (تابع)

- بيان من الرئيس بالنيابة يشجب فيه محاولات
سلطات جنوب افريقيا كبح التغطية الاخبارية
للاضطرابات من جانب وسائل الاعلام
GA/AP/1687
(٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥)
- بيان من الرئيس بالنيابة يشيد فيه باعتراف
اتحاد نيو جيرسي للتعيش المناهضة للفصل
العنصري أن يقوم بمسيرة في ٩ تشرين الثاني/
نوفمبر
GA/AP/1688
(٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥)
- بيان اعتمدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصري في ختام مشاورات أجرتها مع منظمات غير
حكومية ومنظمات مناهضة للفصل العنصري يومي
٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر
GA/AP/1693
(٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥)
- بيان من الرئيس يشجب فيه احكام الإعدام التي
فرضها نظام جنوب افريقيا مؤخرا
GA/AP/1696
(٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥)
- بيان من الرئيس بالنيابة يشجب فيه الفصل
الجماعي لعمال المناجم السود المضربين في جنوب
افريقيا مؤخرا
GA/AP/1698
(١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يشجب فيه محاكمة
٢٢ من معارضي نظام بريتوريا
GA/AP/1699
(٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يشجب فيه إحتجاز
نظام جنوب افريقيا لزعماء الجبهة الديمقراطية
المتحدة
GA/AP/1700
(٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يشجب فيه الاتفاق الذي تم التوصل
اليه بين جنوب افريقيا والمصارف الدائنة لها
لتخفيف أزمة الدين التي يعاني منها النظام
GA/AP/1703
(٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦)

المرفق الاول (تابع)

- بيان من الرئيس يدين فيه أوامر الحظر التي فرضت على اثنين من الزعماء السود في جنوب افريقيا GA/AP/1708 (١٤ آذار/مارس ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يلتزم فيه الاحتفال على أوسع نطاق باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري GA/AP/1710 (١٤ آذار/مارس ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يناشد فيه الحكومات والمنظمات ان تشجب الفظائع التي ترتكبها الشرطة في جنوب افريقيا بوصفها "الانسانية واجرامية" GA/AP/1717 (٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يشن فيه على قرارات اتحاد الممثلين البريطانيين التي أوعز فيها الى أعضاء الاتحاد بعدم تقديم عروض في جنوب افريقيا GA/AP/1719 (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يشجب فيه أحكام الإعدام التي فرضتها جنوب افريقيا في كانون الاول/ديسمبر على "مواطني شاربفيل الستة" GA/AP/1720 (٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يدعو فيه المجتمع الدولي الى شجب مشروع القانون الجديد لتعديل قواعد السلامة العامة وجميع مشاريع القوانين الاخرى التي تشكل ركائز الفصل العنصري GA/AP/1722 (٢ ايار/مايو ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يشجب فيه اعتقال جنوب افريقيا مبعدة من أعضاء مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا GA/AP/1725 (١٤ ايار/مايو ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يشجب فيه أعمال العنف التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا GA/AP/1728 (١٦ ايار/مايو ١٩٨٦)

المرفق الاول (تابع)

- بيان من الرئيس يشجب فيه اعتقال الامين العام
لمؤتمر اساقفة الجنوب الافريقي الكاثوليك
GA/AP/1730
(١٦ ايار/مايو ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يشجب فيه العمل العسكري الذي
قامت به جنوب افريقيا ضد بوتسوانا وزامبيا
وزمبابوي
GA/AP/1731
(١٩ ايار/مايو ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن الاحساس
بالصدمة والغضب إزاء الحالة الخطيرة في جنوب
افريقيا
GA/AP/1733
(١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يناشد فيه المجتمع الدولي اتخاذ
جميع التدابير الضرورية بغية اقناع نظام
بريتوريا بأن يعيد فورا السيد سيدني مسيبي ،
الذي اختطف في سوازيلند
GA/AP/1747
(١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد
الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري
والمعاقبة عليها
GA/AP/1748
(٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يدعو فيه الى الاحتفال على
اوسع نطاق باليوم الدولي للتضامن مع كفاح نساء
جنوب افريقيا وناميبيا
GA/AP/1749
(٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يشجب فيه الاعتداءات
على آلن بويساك في جنوب افريقيا
GA/AP/1750
(٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن الجزع
بسبب الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الولايات
المتحدة وجنوب افريقيا بشأن الواردات من
المنسوجات
GA/AP/1751
(٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦)

المرفق الاول (تابع)

- بيان من الرئيس يرحب فيه بمجموعة الجزاءات التي
اعتمدت ضد جنوب افريقيا في الاجتماع الذي عقدته
بلدان الكومنولث مؤخرا GA/AP/1752
(٧ آب/اغسطس ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يهنئ فيه شعب كوانديبيلي
لمعارضته ما يسمى بـ "الاستقلال" الذي عرضته عليه
جنوب افريقيا GA/AP/1754
(١٥ آب/اغسطس ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يطلب فيه مقاطعة
المؤتمر المقرر عقده في بريتوريا بشأن التصوير
الفوتوغرافي ذي السرعة العالية والالياف الضوئية GA/AP/1755
(٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يهنئ فيه الهيئة
التشريعية لولاية كاليفورنيا على قرارها سحب
الاستثمارات GA/AP/1756
(٢٨ آب/اغسطس ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن "الاحسان
بالصدمة والغزع" ازاء عمليات القتل التي جرت
مؤخرا في مدينة سويتو GA/AP/1757
(٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يعرب فيه عن القلق ازاء ما تردد
عن قيام وزير خارجية جنوب افريقيا بزيارة
اليابان GA/AP/1758
(٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦)
- بيان من الرئيس يلتمس فيه اتخاذ تدابير عاجلة
لوقف إعدام جنوب افريقيا اثنين من أعضاء
المؤتمر الوطني الافريقي هناك GA/AP/1759
(٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦)

المرفق الثاني

قائمة بوشائق اللجنة الخاصة

- A/AC.115/L.629 بيان أدلى به القاضي نتانييل ر . جونز في الجلسة ٥٧٧ للجنة الخاصة ، التي عقدت في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥
- A/AC.115/L.630 بيان أدلى به السيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ، في الجلسة ٥٧٨ للجنة الخاصة ، التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥
- A/AC.115/L.631 بيان أدلى به ديفيد لانغ ، رئيس وزراء نيوزيلندا ، في الجلسة ٥٧٩ للجنة الخاصة ، التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥
- A/AC.115/L.632 رسائل واردة بمناسبة يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥)
- A/AC.115/L.633 بيان اعتمدته اللجنة الخاصة في ختام مشاوراتها مع منظمات غير حكومية ومنظمات مناهضة للفصل العنصري التي جرت في جلساتها ٥٨٠ الى ٥٨٣ ، يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥
- A/AC.115/L.634 تقرير الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالايديولوجيات والمواقف والمنظمات العنصرية التي تعوق الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري ، وسبل مكافحتها (سيوفوك ، هنغارييا ، ٩ - ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)

المرفق الثاني (تابع)

- | | |
|--|----------------|
| رسائل واردة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفصل العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٨٦) | A/AC.115/L.635 |
| تقرير الحلقة الدراسية المعنية بغرض حظر على توريد النفط الى جنوب افريقيا (أوملو ، ٤ - ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦) | A/AC.115/L.636 |
| تقرير الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا (لندن ، ٢٨ - ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦) | A/AC.115/L.637 |
| بيان صادر عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع كفاح نساء جنوب افريقيا وناميبيا ، ٨ آب/اغسطس ١٩٨٦ | A/AC.115/L.638 |
| رسائل واردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح نساء جنوب افريقيا وناميبيا (٨ آب/اغسطس ١٩٨٦) | A/AC.115/L.639 |

المرفق الثالث

ميزانية جنوب افريقيا (١٩٨٥/١٩٨٦ - ١٩٨٦/١٩٨٧)
(بملايين الراندات)

<u>الزيادة</u>	<u>١٩٨٧ - ١٩٨٦</u>	<u>١٩٨٦ - ١٩٨٥</u>	
٨٤٨	٥ ٢٥٧	٤ ٤٠٩	الدفاع
٩٨٤	٦ ٠٨٣	٥ ٠٩٩	التعليم
١٥٢	١ ٩٣٣	١ ٧٨١	تعزيز الرعاية الاجتماعية
٢٨٦	٢ ٧٩٩	٢ ٥١٣	الصحة
٢٨٨	١ ٢٤٥	٨٥٧	المعاشات التقاعدية المدنية
٥٨٧	٢ ٩١٢	٢ ٣٢٥	التطور الدستوري
٨٤٢	١ ٠٧٧	٢٣٥	تحسين ظروف الخدمة
٨٩	١ ٧٣١	١ ٦٣٣	النقل
٢١١-	٨٧٦	١ ٠٨٧	الزراعة
٧٥٤	٥ ٢٣٢	٤ ٤٧٩	تكاليف ديون الدولة
١٢٥-	٨ ٤٢٥	٨ ٥٧٠	غير ذلك
<u>٤ ٥٩٤</u>	<u>٢٧ ٥٧١</u>	<u>٢٢ ٩٧٧</u>	المجموع

المصدر : فاينانشيال ميل (Financial Mail) ، جوهانسبرغ ، ٢١ آذار/مارس

. ١٩٨٦

المرفق الرابع

شركاء جنوب افريقيا الرئسيون في مجال التجارة ، (١٩٨٤ - ١٩٨٥)
(بملايين الدولارات)

البلد	واردات جنوب افريقيا		صادرات جنوب افريقيا		التجارة الإجمالية	
	كسب	كسب	كسب	كسب	كسب	كسب
١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣ ٣٧٨	٢ ٠١٦	٣ ٦٥٥	٢ ٢٤٢	٤ ٩٣٣	٢ ٤٧٥
اليابان	١ ٨٥٠	١ ٦٧٧	١ ٠٣٣	١ ٤٠٠	٣ ٤٤٧	٢ ٦١٣
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢ ٢٥٩	٢ ١٠	٩٧٣	١ ٠٠٨	٣ ٣٣١	٢ ٦٥٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١ ٦٣٨	١ ٤٨٨	١ ١٣١	١ ٢٧٨	٢ ٧٦٩	٢ ٧٠٥
فرنسا	٥٠٧	٤٠١	٦١٠	٧٠٣	١ ١٦٧	١ ٠٢٧
إيطاليا	٥٣٣	٤٠٧	٥٢٥	٦٣٣	١ ٠٤٨	٩٥٨
بلجيكا ولكسمبورغ	٢٥٣	٢٠٣	٢٩٨	٢٥٨	٢٠٧	٥٤٨
هولندا	٢٧٤	٢٠٥	١٥١	١١١	٢٤٥	٢٧٣
سويسرا	٣٣٩	٢٠٣	٨٨	٧٠	٣٣٧	٣٧١
كندا	١٦٦	١٠٥	١٦٣	١٥٩	٣٣٩	٣٨٠
إسبانيا	١٢٠	١٠١	١٦٥	٢١٠	٢٨٥	٢٠٠
السويد	١٩٤	٢٠٠	٥١	٦٠	٢٤٥	١٧٥
أستراليا	١١٦	١٠٠	١٢٥	١٠٦	٢٤١	١٥٥
بلدان أخرى	٥٢٩	٤٠٨	٤٤٦	٤٣٩	٩٧٥	٧٣٩
المجموع	١١ ٥٣٠	٧ ٢٠١	٩ ٠١٧	٩ ٠٢٣	٢٠ ١٧٣	١٦ ٣٣٤

المصدر : إحصاءات الأمم المتحدة بشأن تجارة السلع الأساسية ، المجموعة دال . والأرقام لا تشمل الذهب والاملاحة والنقطة ، وتغطي الاتحاد الجمركي للجنوب الافريقي .

المرفق الخامس

ميزان مدفوعات جنوب افريقيا (١٩٨٥)

(بملايين الراندات)

٢٠ ٠١٨	صادرات ملعية
١٥ ٤٦٠	صافي الصادرات من الذهب
<u>(٢٢ ٥٤٤)</u>	واردات ملعية
١٢ ٩٣٤	الميزان التجاري
<u>(٥ ٨٢٢)</u>	صافي خدمة المدفوعات وتحويلها
<u>٧ ١١٢</u>	

المصدر : النشرة الفعلية لمصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا ، آذار/مارس

. ١٩٨٦

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة . قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
